تقـــريـــر
مفـوض الأمـم المتحدة السـامي
لشؤون اللاجئيـن

الجمعيـــة العامـــة

الوثائـق الرسميـة : الدورة الخامسة والأربعون

الملحـق رقـم ١٢ (A/45/12)

الأمـم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٩٠

ملاحظـــة

تتـألف رمـوز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرمـوز الاحـالة الى إحدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

ISSN 0251-8074

[الاصل : بالإنكليزية]

[٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ -١١	١
الاول	- الحماية الدولية	١٢ -٣٢	٥
	ألف - مقدمة	١٢ -١٦	٥
	باء - حقوق اللاجئين	١٧ -٢٧	٦
	جيم - تعزيز لحماية اللاجئين	٢٨ -٣٢	٩
الثاني	- أنشطة المساعدة	٣٣ -١٢٥	١١
	ألف - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة	٣٣ -٧١	١١
	١ - مقدمة	٣٣ -٣٦	١١
	٢ - الإغاثة الطارئة	٣٧	١٢
	٣ - الرعاية والإعالة	٣٨ -٣٩	١٢
	٤ - الحلول الدائمة	٤٠ -٥١	١٣
	(أ) العودة الاختيارية الى الوطن	٤١ -٤٣	١٣
	(ب) الاندماج المحلي	٤٤ -٤٥	١٤
	(ج) إعادة التوطين	٤٦ -٤٩	١٥
	(د) مساعدة اللاجئين وتنميتهم	٥٠ -٥١	١٦
	٥ - إدارة البرنامج وتنفيذه	٥٢ -٧١	١٧
	(أ) لمحة عامة	٥٢ -٥٦	١٧
	(ب) التقييم	٥٧ -٥٨	١٨
	(ج) التأهب لحالة الطوارئ والاستجابة لها	٥٩ -٦٢	١٨
	(د) اللاجئات	٦٣ -٦٨	١٩
	(هـ) الاطفال اللاجئون	٦٩ -٧١	٢١
	باء - التطورات الإقليمية في افريقيا	٧٢ -٨٧	٢٢
	جيم - التطورات الاقليمية في آسيا وأوقيانوسيا	٨٨ -١٠٠	٢٦
	دال - التطورات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية	١٠١-١٠٦	٣١

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	هاء - التطورات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٧-١١٣	٣٢
	واو - التطورات الإقليمية في جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا ، والشرق الأوسط	١١٤-١٢٥	٣٥
الثالث -	تمويل أنشطة المساعدة المادية	١٢٦-١٣٢	٣٩
الرابع -	العلاقات مع المنظمات الأخرى	١٣٣-١٦٠	٤٢
	ألف - التعاون بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة	١٣٣-١٣٨	٤٢
	باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى	١٣٩-١٥٥	٤٤
	جيم - التعاون الانساني مع حركات التحرير	١٥٦	٤٩
	دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	١٥٧-١٦٠	٤٩
الخامس -	الاعلام	١٦١-١٦٧	٥١

الجداول

الجدول ١ -	انفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٨٩ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد ومصدر هذه الأموال ..	٥٣
الجدول ٢ -	انفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٩ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد والأنواع الرئيسية لأنشطة المساعدة	٥٧
الجدول ٣ -	التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين	٦٢

مقدمة

١ - شهدت الفترة التي يشملها هذا التقرير أحداثا أو تطورات كانت مرحلية تتعلق بالفترة في كثير من النواحي ، ولكن يرجح أن يبقى أثرها طيلة العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو عقد بدأ أيضا في الفترة التي يشملها التقرير . وخلال هذه الفترة الأخيرة ، اقترب كل من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين من ذكراه السنوية الأربعين . وبالنظر إلى الحالة الراهنة المستعصية الحل تقريبا فيما يتعلق باللاجئين في العالم ، فإن هذين المعلمين يتيحان الفرصة للتمعن بشكل واقعي في الآمال التي كان يتعلل بها منذ أربعين سنة ، في أن تكون مشكلة اللاجئين عابرة ويمكن حلها بصورة نهائية . والأهم من ذلك أنه سجلت أيضا تطورات غير عادية وسريعة جدا على الساحة الدولية في المجال السياسي ومجالي حقوق الإنسان والبيئة خلقت سياقا ومتركزا جديدين للمشاغل والتصورات والاهتمامات . ولم يتضح حتى الآن أثر هذه التطورات على مشاكل اللاجئين الحالية والمقبلة كما لم يتضح بعد دور المكتب ، أو لم يستوعب بصورة كاملة . وقد تميز رد فعل المفوض السامي إزاء هذه التطورات المذهلة والتاريخية باليقظة ولكنه اتسم في نفس الوقت بالمرونة وذلك لضمان بقاء اهتمام المجتمع الدولي بمشاكل اللاجئين كافيا مع الحفاظ في نفس الوقت على الاهتمام بالإمكانيات التي قد تتاح للإقلال من تحركات اللاجئين و/أو تعزيز الفرص السانحة لإيجاد حلول دائمة .

٢ - إلا أن التطورات التي حدثت في حالة اللاجئين في العالم ظلت ، في عدة جوانب أخرى تتميز بالعوامل الثلاثة التي شكلت الخلفية لآخر تقرير قدمه المفوض السامي للجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي[(١)] وهي : إيجاد حلول دائمة لبعض حالات اللاجئين القائمة في العالم منذ أمد بعيد ؛ والتدهور المسجل رغم ذلك في حالة اللاجئين العامة في العالم حيث حدثت تدفقات جديدة في بيئة دولية أقل تقبلا عموما للاجئين وطالبي اللجوء ؛ وأخيرا الأزمة المالية التي واجهها المكتب والتي تفاقمت كثيرا مما زاد من تعريض قدرة المنظمة على الاستجابة حتى لأبسط حاجات اللاجئين للخطر على نحو لم يسبق له مثيل .

٣ - ويرد بحث جميع هذه التطورات بالتفصيل في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير ولا نحتاج هنا إلى أكثر من إلقاء الضوء عليها . ففيما يتعلق بايجاد الحلول الدائمة ، فإن أبرز هذه الحلول كان في ناميبيا . فقد سبق ظهور دولة مستقلة هناك في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ نجاح عملية الإعادة إلى الوطن التي تمت في الفترة من

حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ والتي شملت ٠٠٠ ٤٣ ناميبي وذلك كجزء من تنفيذ خطة استقلال ناميبيا في إطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي نفس المنطقة كان من شأن التطورات الأخيرة التي جرت في جنوب افريقيا إنما بعثت الأمل في أنه يمكن إحراز تقدم كبير نحو إيجاد تسوية سياسية لمشاكل ذلك البلد . وإذا تم التوصل إلى تسوية من هذا القبيل ، فإن ذلك لن يضع حدا للظروف التي دفعت بعدة آلاف من سكان جنوب افريقيا إلى التماس اللجوء خارج بلدهم فحسب ، بل سيكون له أيضا أثر مماثل على النزاعات والشعور بعدم الأمن التي أدت إلى إبعاد وتشريد أعداد أكبر من الموزامبيقيين داخل البلد وخارجه على حد سواء .

٤ - ووقعت أحداث مماثلة في أماكن أخرى . فعلى سبيل المثال ، أقر رؤساء بلدان أمريكا الوسطى ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، خطة مشتركة لتسريح أعضاء المقاومة النيكاراغوية وأفراد أسرهم أو لإعادتهم للوطن أو ترحيلهم إلى أماكن أخرى في نيكاراغوا أو بلدان ثالثة ، وذلك على أساس طوعي . وأتاحت التطورات اللاحقة داخل المنطقة ، في نيكاراغوا خاصة ، إمكانية إعمال تلك الخطة . وعند انتهاء الفترة التي يشملها التقرير ، كان الأمينان العامان للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية قد أنشآ اللجنة الدولية للدعم والتحقيق ، المطلوب إنشاؤها بموجب الخطة ، لتنفيذ هذه الأخيرة بدعم من الوكالات التابعة لمنظمتيهما والتي لها القدرات والخبرات المناسبة . ولذلك من المتوقع أن يشارك مكتب المفوض السامي في الجوانب الإنسانية للعملية فيما يتصل بالعودة الطوعية إلى الوطن والمساعدة الأولية ورصد سلامة الأشخاص المعنيين لدى عودتهم إلى نيكاراغوا . علاوة على ذلك ، من المرجح أن يشمل تنفيذ مرحلتي الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج من مراحل عمل اللجنة ، بعض المشاريع الإنمائية المقترحة في الإعلان وخطة العمل المنسقة اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي المعني باللاجئين والعائدين والمشردين من أبناء أمريكا الوسطى الذي عقد في غواتيمالا في أيار/مايو ١٩٨٩ .

٥ - إلا أن هذه التطورات الإيجابية المشجعة لم تكن دائما ممكنة التحقيق في مناطق تتوفر فيها مع ذلك على ما يبدو إمكانيات مواتية . وهكذا فقد تعطلت إعادة أكثر من ثلاثة ملايين من اللاجئين الأفغانيين في باكستان إلى الوطن وهي عملية كان من المأمول فيه أن تتحقق منذ توقيع الاتفاق الثنائي بين أفغانستان وباكستان في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، كما تعطلت عودة مليونين ونصف آخرين من اللاجئين الأفغانيين في جمهورية إيران الإسلامية بسبب الوضع السياسي المستعصي في أفغانستان . ورغم أن عددا قليلا منهم عاد بصورة تلقائية ، فإن الأغلبية لم تعد بل أرغم مزيد الأشخاص من أفغانستان على التماس

اللجوء في البلدان المجاورة . كذلك فإن احتمالات السلم في كمبوديا التي أشار إليها مؤتمر السلم بشأن كمبوديا الذي عقد في باريس في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، لم تتحقق مما جعل الإعادة المأمول فيها لمئات الآلاف من اللاجئين والمشردين الكمبوديين إلى الوطن أمرا مستحيلا . ونتيجة لذلك ، ظلت مشاكل اللاجئين في جنوب شرقي آسيا ، بما في ذلك ملتمسو اللجوء واللاجئون من فييت نام ولاو ، تشكل مصدر قلق كبير . وهكذا اضطر المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية إلى اعتماد خطة العمل الشاملة لصالح اللاجئين من أبناء الهند الصينية وهي خطة يرد بحث أحكامها في الفصل الثاني . وسُجلت إنجازات هامة في العديد من مجالات الخطة المذكورة بما في ذلك إنشاء آليات لتحديد أهلية اللاجئين على نطاق المنطقة وعودة طالبي اللجوء الطوعية إلى الوطن . ومع ذلك يسلَّم بالحاجة إلى إحراز التقدم أكثر حسما في مجالات أخرى من خطة العمل الشاملة ، وخاصة عودة الذين تقرر أنهم ليسوا لاجئين إلى فييت نام .

٦ - علاوة على ذلك ، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه ، تعين على المكتب أن يواجه مشكلة تزايد أعداد اللاجئين . وقد شهد كل من ملاوي ، والصومال ، والسودان ، وأوغندا ، ومنذ وقت قصير ، كوت ديفوار ، وغينيا ، تدفقات إضافية أو جديدة . وفي أوائل عام ١٩٨٩ ، حدثت أخطر هذه التدفقات في القرن الافريقي حيث دخل أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي إلى منطقتي جيجيغا ، وأواري ، في جنوب شرقي اثيوبيا . وفي تلك السنة أيضا تسببت أحداث جدّت في موريتانيا والسنغال في عملية تشريد واسعة النطاق للسكان من كلا البلدين حيث وصل قرابة ٥٠ ٠٠٠ موريتاني إلى شمالي السنغال ووصل ٢٠ ٠٠٠ سنغالي إلى موريتانيا . وفي أشهر عام ١٩٩٠ التي يشملها هذا التقرير ، حدث أكبر تدفق حين اضطر قرابة ١٥٠ ٠٠٠ ليبيري ، بسبب النزاع الاهلي في بلدهم ، إلى طلب اللجوء في كوت ديفوار وجمهورية غينيا . وتعين على المكتب ، في معظم هذه الحالات ، تقديم المساعدة الطارئة في ظروف جغرافية وبيئية صعبة كثيرا ما تتسم بالافتقار الشديد إلى الموارد والهياكل الاساسية .

٧ - وقد استلزم استمرار المكتب في الاضطلاع بالمسؤولية التي أناطها به المجتمع الدولي ، في هذه الظروف المتزايدة الصعوبة والتشعُّب ، ردود فعل تتسم بأعلا درجات الإبداع والشجاعة . هذا ، بالإضافة إلى أن المكتب كان يواجه أيضا أصعب وأخطر أزمة مالية شهدها طيلة الأربعين سنة من تاريخه . وترد في الفصل الثالث تفاصيل عن هذه الأزمة المالية وعن أثرها . ويكفي القول إن المكتب أُرغم ، طيلة عام ١٩٨٩ وحتى هذا التاريخ من عام ١٩٩٠ ، على إجراء تخفيضات متكررة في الاحتياجات المبرمجة والمقررة ، مما أسفر عن نتائج خطيرة بالنسبة للاجئين وقدرة المكتب على حمايتهم

وإيجاد حلول دائمة لمشاكلهم . وهكذا أنشأت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، في دورتها الاربعين المعقودة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، فريقا عاملا مؤقتا اجتمع في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة إلى أيار/مايو ١٩٩٠ لكي ينظر ، في جملة أمور ، في الطرق والوسائل الكفيلة بتقديم المساعدة إلى اللاجئين على نحو أكثر فعالية . وستنظر اللجنة التنفيذية في تقرير هذا الفريق العامل في دورة استثنائية من المقرر عقدها في أيار/مايو ١٩٩٠ .

٨ - ولم تؤثر الأزمة المالية على قدرة المكتب على تقديم المساعدة الفعّالة للاجئين فحسب بل من الواضح أنها أثّرت أيضا بصورة سلبية ، إلى جانب تطورات أخرى جدت على الصعيد الدولي في مجالات الاقتصاد والسياسة والهجرة ، على سياسات ومواقف شتى البلدان فيما يتعلق باللجوء والحماية . ويرد بحث بعض هذه التطورات السلبية في مجال الحماية الدولية في الفصل الأول من هذا التقرير الذي يقول ، في جملة أمور أخرى ، إن القبول واللجوء يرفضان ، وأنه قد حدثت حالات رد وإبعاد واعتقال تعسفي . ويرد في نفس الفصل أيضا بحث الجهود التي يبذلها المكتب لحماية اللاجئين من هذه الإجراءات .

٩ - وأخيرا يبين الفصل الثاني وأجزاء أخرى من هذا التقرير ذات صلة بالموضوع ، الاهتمام الشديد الذي واصل المكتب إيلاءه أثناء الفترة التي يشملها التقرير لإيجاد حلول دائمة للمسائل المتصلة بالمعونة المقدمة للاجئين وتنميتهم . ومن بين هذه المسائل : العودة الطوعية إلى الوطن ، وإعادة التوطين ؛ والإدماج المحلي من ناحية ، والتأهب لحالات الطوارئ والقدرات على الاستجابة من ناحية أخرى ؛ والإنهاء التدريجي لأنشطة الإغاثة ، وتعزيز الأعمال الخارجة عن نطاق برامج مكتب المفوض السامي ؛ والتعاون ، من أجل تسهيل هذه الأعمال ، مع الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

١٠ - وللاضطلاع بجميع هذه الأنشطة ، استمر المكتب في الاعتماد على الدعم السخي الذي يقدمه المجتمع الدولي . وبلغ الإنفاق من التبرعات ٣٨٦ مليون دولار في إطار البرامج العامة و ١٨٤ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة وصناديق استئمانية أخرى .

١١ - وقدم السيد جان بيير هوكي استقالته من منصب المفوض السامي اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وانتخبت الجمعية العامة السيد تورفالد ستولتنبرغ ، وزير سابق للخارجية في النرويج ، مفوضا ساميا جديدا لمدة أربع سنوات وتسلم مهامه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

الفصل الأول

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

١٢ - تتضمن الحماية إعمال القانون والمبادئ لضمان حقوق اللاجئين وأمنهم ورعايتهم . وفضلا عن تحقيق الأهداف الآنية ، مثل الحيلولة دون ردهم ، فإن الهدف النهائي من الحماية هو التوصّل إلى حلول لمشاكل اللاجئين ، إما عن طريق عودتهم الطوعية إلى بلدان منشئهم في ظل ظروف من الأمان ، وإما عن طريق إدماجهم في المجتمعات الوطنية الجديدة . وبعبارة أخرى ، فإن الحماية هي عملية مستمرة تتطلب اتخاذ إجراءات خلال الهرب ، والإذن بالدخول ، ومرحلة الطوارئ ، وفترة الاستقرار ، والبحث عن الحلول وتنفيذها .

١٣ - وبوجه الإجمال ، فقد اتسمت الفترة المستعرضة بعدة تطورات إيجابية في مجال الحماية . وعلى وجه الخصوص ، أجريت مشاورات بشكل مستمر ومحسّن بين الدول ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن الاهتمامات الاقليمية المحددة . كما عالجت الحكومات بشكل متزايد مشاكل اللاجئين بطريقة شاملة بغية إيجاد استراتيجيات عريضة للتصدي لهذه المشاكل بشكل إيجابي . وأظهرت الدول رغبة عامة متواصلة في توفير اللجوء للاجئين ، وجددت التزامها بتحسين حمايتهم وإيجاد الحلول لمشاكلهم . وقد تجلت هذه المواقف في مؤتمرين دوليين عقدا خلال الفترة التي يشملها التقرير ، وعالجا بالترتيب مشاكل اللاجئين في أمريكا الوسطى وفي جنوب شرقي آسيا . كما أن التوصّل الفعلي إلى حلول مستديمة عن طريق عودة اللاجئين طوعا إلى أوطانهم في أجزاء عديدة من العالم يمثل تطورا إيجابيا آخر ، كما كان الأمر بالنسبة لزيادة التعاون بين الدول في تسهيل جمع شمل الأسر . بيد أن هذه التطورات قابلتها جزئيا اتجاهات سلبية معينة ، سينظر فيها في أجزاء أخرى من هذا التقرير .

١٤ - ونظرا للحاجة الطاغية إلى إيجاد حلول تراعي مبادئ الحماية الأساسية ومشاغلها ، نظرت اللجنة التنفيذية في دورتها الأربعين في المسائل المترابطة المتصلة بالحلول المستديمة وحماية اللاجئين . وخلال المناقشة ، شددت الدول على الترابط الوثيق بين الحماية والحلول ، واعترفت بالحاجة إلى جهود دولية مشتركة ومعززة لمعالجة أسباب تدفق اللاجئين . فدعت بلدان المنشأ واللجوء والتوطين ،

والمجتمع الدولي بوجه عام ، إلى الترويج الفعّال للحلول حسب التزامات ومسؤوليات كل منها . ودعت الدورة مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى عقد فريق عامل مفتوح العضوية يضم أعضاء من اللجنة التنفيذية لدراسة الحماية والحلول ، بطريقة متماسكة وشاملة .

١٥ - ونظرا لاهتمام اللجنة التنفيذية المماثل بالحاجة إلى ضمان التنفيذ الفعّال للصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين ، ولا سيما اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، فقد شرعت أيضا في حملة شاملة لجمع المعلومات عن هذه الصكوك ، سينظر فيها بمزيد من التفصيل في الجزء جيم من هذا الفصل .

١٦ - ويتضح مما تقدم أن مفهوم الحماية الدولية يشمل نطاقا واسعا من الانشطة . ومن هذه الانشطة توفير الحماية للاجئين عن طريق القيام بالتعاون مع الحكومات بترويج الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الخاصة المعدة لتحسين حال اللاجئين ، والمساعدة في الجهود المبذولة لتنفيذ الحلول المستديمة لمشاكلهم . ويركز ما تبقى من هذا الفصل على بضعة مجالات رئيسية لذلك الجزء من الحماية الدولية الذي يتعلّق بحماية اللاجئين قانونيا ودبلوماسيا .

باء - حقوق اللاجئين

١٧ - يُعتبر منح الإذين بالدخول ، واللجوء ، والحماية من الرد ، عناصر لا غنى عنها في النظام الدولي لحماية اللاجئين . وخلال الفترة التي يشملها التقرير ، واصلت دول كثيرة احترامها لالتزاماتها في هذا الميدان وسُمح للاكثرية الساحقة من اللاجئين في العالم بدخول أراضي الدول ، ومُنحوا لجوءا موقتا على الاقل ، وشملتهم الحماية من الرد .

١٨ - ومع ذلك ، فقد حُرم اللاجئون في عدد من الحالات من الإذن بالدخول واللجوء لأسباب مختلفة . ومن هذه الحالات رفض الدول النظر في طلبات اللجوء بناء على تطبيق صارم لفكرة "بلد اللجوء الاول" ، حتى في الحالات التي لم يسمح فيها للاشخاص المعنيين بالدخول ثانية إلى البلد الذي قدموا منه لآخر مرة أو بالمكوث فيه ، أو في الحالات التي لم يكن فيها من الواضح أبدا أنهم سيلقون معاملة إنسانية .

١٩ - وفي هذا السياق ، كان أحد المنجزات الجديرة بالذكر للجنة التنفيذية في دورتها الاربعين اعتماد استنتاج بعد خمس سنوات من النقاش المستمر بشأن مشكلة اللاجئين وملتمسي اللجوء الذين ينتقلون بطريقة غير نظامية من بلد لقوا فيه الحماية فعلا[٣] . وعلى الرغم من أن بلدانا عديدة قد سجلت عددا من التحفظات عند انضمامها إلى توافق الآراء ، فإن الاستنتاج يتضمن مع ذلك مبادئ توجيهية هامة تطبق على نطاق واسع . فهو يعترف ، على وجه الخصوص بأن العودة إلى البلد الذي لقي فيه الافراد الحماية فعلا لا يمكن أن تحدث إلا إذا كانت حماية الاشخاص المعنيين من الرد مضمونة فيه ، وإلاّ إذا كان يسمح لهؤلاء بالبقاء فيه ويعاملون حسب المعايير الإنسانية الاساسية المعترف بها إلى حين العثور على حل دائم لهم .

٢٠ - كما يلفت الاستنتاج النظر إلى المشاكل الناجمة عن الوثائق المزيفة أو عن عدم وجود الوثائق . وغالبا ما تزداد هذه المشاكل حدة بالممارسة التي تتبعها بعض الدول والمتمثلة في تطبيق تدابير الهجرة التي تحد من عدد الاشخاص الذين يمكنهم التماس الدخول واللجوء . ومن تلك التدابير العمل بشروط الحصول على التأشيرة بالنسبة لرعايا بلدان معينة ، وفرض عقوبات على شركات الطيران التي تنقل أشخاصا تعوزهم الوثائق الصحيحة ، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء . إذ أن المشكلة بالنسبة لقيود الهجرة هذه تتمثل في أنها ، بالرغم من أنها قد تكون موجهة ضد مجموعات من غير اللاجئين أو الذين يسيئون استعمال عملية اللجوء ، تعمل دونما تمييز على إعاقة وصول اللاجئين إلى مرحلة إجراءات البت في وضعهم وإلى الحقوق والحماية التي ينبغي لهؤلاء الاشخاص التمتع بها .

٢١ - وتمثلت ممارسة متزايدة في التفسير التقييدي المتزايد لمختلف العناصر في تعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وفي بروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، والمقترن بالطلب من ملتمسي اللجوء أن يتحملوا عبء الإثبات ومعياره البالغي الشدة . وبالإضافة إلى ذلك حدت بعض البلدان من ممارستها السابقة المتمثلة في منح اللجوء للأشخاص الذين أُرغموا على مغادرة بلدان منشئهم نتيجة لانتشار العنف ، أو العدوان الخارجي ، أو المنازعات الداخلية ، أو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان ، أو غير ذلك من الظروف التي تُخِلّ بالنظام العام إخلالا جسيما . أو أنها كفت عن هذه الممارسة . وكانت النتيجة أن أعيد بعض الاشخاص إلى بلدان لا يمكن فيها ضمان حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم .

٣٢ - ولم يتناقص القلق ، خلال الفترة التي يشملها التقرير ، إزاء انتهاكات مبدأ عدم الرد . فقد أدى وقوع عدد كبير من حوادث الرفض ، أو ما يسمى بالدفع ، عند الحدود إلى إرغام أفراد على العودة إلى أحوال حافلة بالأخطار . ففي بلد واحد ، مثلا دُفع بأكثر من ٠٠٠ ٥ شخص من الباحثين عن اللجوء إلى عرض البحر . وفي بلد آخر ، أُرغم بضعة آلاف من اللاجئين على العودة إلى بلد منشئهم . كما حدث الرد من جانب عدة بلدان أخرى ، ولو كان ذلك على نطاق أقل بكثير .

٣٣ - ومن الواضح أن احتجاز اللاجئين الذي لا مبرر له يتعارض مع حقوق الإنسان الأساسية . فقد أوصت اللجنة التنفيذية في الاستنتاج ٤٤ (د - ٣٧) باعتبار احتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء تدبيرا استثنائيا لا يلجأ إليه إلا لأسباب معينة يحددها القانون . وتقتصر هذه الأسباب على ضرورة التحقق من هوية الشخص ، وتحديد العناصر التي يقوم عليها طلب اللجوء ، ومعالجة الحالات التي أتلف فيها الأشخاص المعنيون أوراقهم الثبوتية المتعلقة بالسفر و/أو الهوية أو استعملوا أوراقا ثبوتية مزورة ، وحماية الأمن القومي أو النظام العام . وكررت اللجنة التنفيذية في دورتها الأربعين الإعراب عن قلقها من أن أعدادا كبيرة من اللاجئين وملتمسي اللجوء في مختلف أصقاع العالم يتعرّضون للاحتجاز أو لتدابير تقييدية مماثلة بسبب دخولهم أو وجودهم غير المشروع بحثا عن ملجأ ، وذلك في انتظار البت في حالتهم .

٣٤ - وفي حين أن احتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء يشكل الاستثناء أكثر مما يشكل القاعدة ، فقد أُحتجز هؤلاء الأشخاص في بعض البلدان بصورة تلقائية ، حيث اضطروا إلى أن يقضوا فترات كبيرة رهن الاحتجاز ، دون وجود أية إمكانية لأية مراجعة قضائية أو إدارية . وفي بلدان قليلة ، احتجز اللاجئون بسبب دخولهم أو وجودهم غير المشروع ، بغض النظر عن أن ذلك إنما كان على وجه خالص ، أو بشكل رئيسي على الأقل ، بسبب حاجتهم إلى العثور على حماية .

٣٥ - وفي بلدان عديدة ، أُبقي اللاجئون وملتمسو اللجوء في معسكرات مغلقة باعتبار أن المسألة تتعلق بالسياسة . وأُرغموا ، محاطين بالأسلاك الشائكة وخاضعين لإشراف الشرطة والأفراد المسلحين ، على المكوث في هذه المعسكرات حتى يتم توطينهم في مكان آخر أو إعادة كل منهم إلى بلد منشئه . وقد أُبقي كثيرون في هذه المعسكرات لمدة تزيد عن عقد من الزمان ، وهناك أطفال ولدوا فيها ولا يعرفون غير هذا الواقع . وقد أدت هذه الظروف إلى توتر شديد فيما بين سكان المعسكرات ، كما نشبت حوادث عنف خطيرة أسفرت في بعض الحالات عن حدوث وفيات . وفي حالات أخرى ، حاول بعض اللاجئين الانتحار كما وقع العديد من حوادث الشغب .

٢٦ - وعلى الرغم من هذه الأحداث المزعجة ، فقد تم في معظم البلدان بشكل عام ضمان السلامة الجسدية للاجئين الذين منحوا اللجوء ، بيد أن هناك استثناءات ، وعلى وجه الخصوص ، تعرّضت لاجئات كثيرات للعنف الجسدي والانتهاك الجنسي . وعلى الرغم من أن عدد الحوادث المبلغ عنها التي تنطوي على هذا العنف ما زال مرتفعا ، فهناك أيضا اتجاه مشجع نحو المبادرة إلى إلقاء القبض على مرتكبي هذه الجرائم ومقاضاتهم وإدانتهم .

٢٧ - كما تعرّضت السلامة الجسدية للاجئين في بعض أصقاع العالم للخطر من جراء الهجمات العسكرية والهجمات المسلحة على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم ، ورغم أن حدوث مثل هذه الهجمات آخذ بالتناقص . فإن أعدادا كبيرة ومتزايدة من اللاجئين ، بمن فيهم الأطفال ، قد جُندت قسرا في القوات المتحاربة . ومن الواضح أن هذه الأعمال تعتبر ممارسة غير مقبولة ؛ إذ أنها تعرّض حياة اللاجئين للخطر وتتعارض مع المفاهيم المقبولة دوليا بأن اللاجئين أفراد مدنيون وأن معسكراتهم ومستوطناتهم ذات طابع إنساني ومدني محض .

جيم - تعزيز لحماية اللاجئين

٢٨ - لم ينضم أي بلد خلال الفترة التي يشملها التقرير إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وإلى بروتوكولها لعام ١٩٦٧ . ولذلك ، بقي عدد الدول الأطراف في أحد هذين الصكين أو في كليهما ثابتا عند الرقم ١٠٦ . ومع هذا ، هناك عدد من الدول التي تنظر في الانضمام في ختام الفترة التي يشملها التقرير . وفضلا عن ذلك ، سحبت دولتان ، هما البرازيل وإيطاليا ، تحديدهما الجغرافي لاتفاقية عام ١٩٥١ .

٢٩ - وهذان الصكان هما أشمل الصكوك المعتمدة على مستوى عالمي حتى هذا التاريخ ، لضمان حقوق اللاجئين الأساسية وتنظيم وضعهم في بلدان اللجوء . إذ أن من شأنهما ضمان منح اللاجئين المعاملة الإنسانية الأساسية ، وهما ، بهذه الصفة ، أساسيان بالنسبة للنظام الدولي لحماية اللاجئين .

٣٠ - وفي بلدان كثيرة ، تم إعمال هذين الصكين بشكل مرض ، ولا سيما في البلدان التي تم فيها اتخاذ تدابير تشريعية و/أو إدارية محددة لإعمالهما ، وفي البلدان التي يكون فيها المسؤولون المعنيون عالمين بهذه التدابير وفاهمين لها . بل هناك بلدان تجاوزت فيها القوانين والتدابير والمعايير الدنيا للاتفاقية وبروتوكولها .

وفي الوقت ذاته ، هناك عدد من العقبات التي تعرقل الإعمال الكامل والصحيح لهذين الصكين في أراضي الكثير من الدول المتعاقدة . وهذه العقبات هي ذات طابع اجتماعي أو اقتصادي أو قانوني أو عملي أو متعلق بالسياسات . وفي سبيل تعزيز الفعالية العملية لاتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، طلبت اللجنة التنفيذية في دورتها الاربعين من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يجري تحقيقا مفصلا عن كيفية إعمال هذين الصكين .

٣١ - وتعتبر الإجراءات العادلة والسريعة للبت في وضع اللاجئين بالغة الاهمية لضمان تلقي اللاجئين الحماية الكافية . وخلال الفترة المستعرضة ، واصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تقديم المشورة والتدريب للموظفين الحكوميين وغيرهم بشأن المحتوى الصحيح لهذه الإجراءات وكيفية إعمالها . وفي إطار خطة العمل الشاملة للاجئي الهند الصينية ، قام مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بمساعدة جميع البلدان المستقبلة للاجئين في جنوب شرقي آسيا على إعداد إجراءات للبت في وضع اللاجئين ، وتقديم المشورة والإرشاد طوال العملية للموظفين المكلفين بإعمال تلك الإجراءات ولملتمسي اللجوء ، على حد سواء .

٣٢ - وضمن القيود التي فرضتها الموارد المالية المحدودة بشدة ، تابع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أيضا أنشطته التقليدية للترويج والنشر فيما يتعلق بقانون اللاجئين ومبادئ حمايتهم . كما واصل مركز وثائق اللاجئين تعزيز وتنظيم سياسات المكتب الإعلامية والوثائقية ، ولا سيما من حيث تعلقها بحماية اللاجئين . وبالإضافة إلى استمرار المركز في إصدار مجلته ربع السنوية "نشرة أنباء اللاجئين" ، قام بتوجيه الشبكة الدولية لوثائق اللاجئين في سبيل وضع قاموس دولي للمصطلحات المتعلقة باللاجئين ، ونشره فيما بعد . وأخيرا ، واصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التعاون مع مطبعة جامعة اكسفورد إصدار "النشرة الدولية لقانون اللاجئين" ، حيث ظهرت الأعداد الاربعة الاولى منها في عام ١٩٨٩ .

الفصل الثاني

أنشطة المساعدة

ألف - الاتجاهات الرئيسية في تقديم المساعدة

١ - مقدمة

٣٣ - واصل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خلال عام ١٩٨٩ تعاونه مع الحكومات المعنية ومع المجتمع الدولي في الجهود الرامية الى الوفاء بالاحتياجات الانسانية للاجئين في جميع أنحاء العالم والى توجيه البرامج نحو التوصل الى حلول دائمة ، أي العودة الاختيارية الى الوطن ، والاندماج المحلي ، وإعادة التوطين . واستجاب المكتب أيضا الى طلبات الحصول على مساعدة طارئة لعدة حالات جديدة وواصل توفير الرعاية والإعالة للاجئين الذين لم يكن بالإمكان إيجاد حل دائم عاجل بالنسبة لهم .

٣٤ - وكان يتعين الاضطلاع بهذه الأنشطة في وقت كان المكتب يتعرض فيه لأقسى أزمة مالية . وطيلة العام ، كان يتعين على المكتب تنفيذ تدابير تقشفية في إطار من الاحتياجات المتصاعدة والحاجة الى اعتماد سياسات شاملة وجديدة بصورة جذرية مما يتطلب موارد اضافية . وكان يتعين تعديل ميزانية البرامج العامة البالغة ٤٣٨,٩ مليون دولار ، والتي وافقت عليها بصورة مبدئية اللجنة التنفيذية في دورتها التاسعة والثلاثين المنعقدة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ ، لتخفيضها الى ٣٨٩,٤ مليون دولار بالرغم من الاحتياجات التنفيذية الاضافية التي يبلغ مجموعها نحو ٤٠ مليون دولار والتي تطورت منذ انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التنفيذية ، وضرورة استخدام ٦,٨ مليون دولار من احتياطي برنامج عام ١٩٨٩ من أجل الأنشطة المتصلة بعام ١٩٨٨ . ولم يتمكن من استكمال العام بدون وقف بعض عمليات اللاجئين إلا من خلال اجراء تقدير دقيق ومستمر للأولويات نتجت عنه في حالات عديدة عمليات مقصورة على الأنشطة الرامية الى الإبقاء على الحياة وتخصيص الموارد على مراحل .

٣٥ - وبمرور الوقت اجتمعت الدورة الاربعين للجنة التنفيذية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وكان يبدو أن ايرادات البرامج العامة ستبقى أدنى بكثير من هدف الميزانية المنخفض كثيرا والبالغ ٣٨٩,٤ مليون دولار ، وأنه لا يمكن اجراء مزيد من الخفض لمعظم

الانشطة بدون انهاء العمليات الكاملة وخفض الانشطة الرامية الى الابقاء على الحياة . ولذلك أذنت اللجنة التنفيذية للمكتب بأن يرحل الى عام ١٩٩٠ عجزا يصل الى ٤٠ مليون دولار . وبلغ الانفاق النهائي على البرامج العامة في عام ١٩٨٩ ما مجموعه ٣٨٦,٦ مليون دولار منها ٣٨,٠ مليون دولار لزم ترحيلها للوفاء بها من ايرادات عام ١٩٩٠ . وجرى تحمُّل ١٨٣,٧ مليون دولار أخرى من النفقات في اطار برامج خاصة مختلفة . وبذلك بلغت نفقات صناديق التبرعات لعام ١٩٨٩ ما مجموعه ٥٧٠,٣ مليون دولار ، أي أعلى من عام ١٩٨٨ بنحو ٢٤,٨ مليون دولار ، ويرجع ذلك أساسا الى نشوء حالات لاجئين جديدة وبرامج واسعة النطاق للإعادة الى الوطن . وبلغت النفقات التي تم الوفاء بها من الميزانية العادية للأمم المتحدة ١٧,١ مليون دولار .

٣٦ - وتقدم الفقرات التالية موجزا للمجالات الاساسية للمساعدة وكذلك التطورات الهامة لكل منطقة إقليمية تغطيها المكاتب الاقليمية الخمسة . وترد في الجدولين ١ و ٢ معلومات مفصلة عن مستويات الانفاق لكل برنامج قطري أو برنامج منطقة .

٢ - الإغاثة الطارئة

٣٧ - يعتبر تقديم المساعدة الغوثية جانبا رئيسيا من استجابة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين . وفي عام ١٩٨٩ ، كانت هناك حاجة الى كامل مبلغ الـ ١٠ ملايين دولار تقريبا الذي أُذن للمفوض السامي بتخصيصه سنويا من صندوق الطوارئ التابع له ، وذلك أساسا من أجل حالات جديدة تتطلب تدخلا عاجلا في أنغولا (١,٠٥ مليون دولار) ، واثيوبيا (٠,٦ مليون دولار) ، وأوغندا (٢,٦ مليون دولار) ، وباكستان (٠,٧٣ مليون دولار) ، وزائير (٠,٩٥ مليون دولار) ، والسنغال (٢,٧ مليون دولار) ، وماليزيا (٠,٥ مليون دولار) ، وموريتانيا (٠,٤٨ مليون دولار) . وشهدت الشهور القليلة الاولى لعام ١٩٩٠ تدفقات جديدة من اللاجئين الليبيريين على كوت ديفوار وغينيا واللاجئين السودانيين على زائير . وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٠ ، خصص مرة أخرى نحو ٠,٣٧ مليون دولار من صندوق الطوارئ لهذا العام .

٣ - الرعاية والإعالة

٣٨ - نفذت في افريقيا برامج كبيرة للرعاية والاعالة في اثيوبيا والصومال وملاوي . وجرى إيواء ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي في شرق اثيوبيا في أرض غير ملائمة للحياة في الأوغادين وهم يعتمدون كليا على المساعدة الغوثية . وبالمثل ، وبسبب ندرة الأرض ،

يواصل اللاجئون الموزامبيقيون في ملاوي ، والبالغ عددهم أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ ، الاعتماد على الرعاية والاعالة في انتظار تهيئة الظروف المواتية لعودتهم الاختيارية الى الوطن . وفي الصومال ، استمر الدعم المتعلق بالرعاية والاعالة جنبا الى جنب مع الجهود الرامية الى تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن والاندماج المحلي .

٣٩ - وفي جنوب شرقي آسيا تشمل خطة العمل الشاملة عنصرا هاما للرعاية والاعالة يهدف الى مساعدة اللاجئين وملتمسي اللجوء في المخيمات في اندونيسيا ، وتايلند ، وسنغافورة ، والفلبين ، وماليزيا ، وهونغ كونغ . وقد بلغ عدد القادمين الجدد من "لاجئي القوارب" الفييتناميين أعلى رقم سجل حتى الآن مما زاد من الضغط على موارد مكتب المفوض السامي في اطار البرامج العامة والخاصة على السواء . وفي أمريكا اللاتينية ، استمرت برامج الرعاية والاعالة الكبيرة في هندوراس والمكسيك ، بطريقة متزامنة مع الجهود الرامية الى تعزيز العودة الاختيارية الى الوطن وكذلك أنشطة الاكتفاء الذاتي . وفي أوروبا ، احتاجت أعداد كبيرة من ملتمسي اللجوء واللاجئين في ايطاليا ، وتركيا ، ويوغوسلافيا ، واليونان الى مساعدة من مكتب المفوض السامي بانتظار تحديد حل دائم .

٤ - الحلول الدائمة

٤٠ - يتمثل الهدف الاساسي لجميع الانشطة التي يضطلع بها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التوصل الى حلول دائمة سواء عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن ، أو الاندماج المحلي في بلد اللجوء الاول أو ، اذا لم يكن بالاستطاعة تحقيق ذلك ، إعادة التوطين في بلد آخر . وفي عام ١٩٨٩ ، تم الالتزام بمبلغ ٢٥٥,٢ مليون دولار لتشجيع الاخذ بهذه الحلول الدائمة الثلاثة . وشمل هذا المبلغ نحو ٧١ مليون دولار أُنفقت في اطار البرامج الخاصة الرامية الى تسهيل العودة الاختيارية الى الوطن وتأهيل العائدين في بلدانهم الاصلية .

(أ) العودة الاختيارية الى الوطن

٤١ - تعتبر العودة الاختيارية الى الوطن أكثر الحلول استصوابا من بين جميع الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين . وفي اطار الموارد المحدودة المتاحة ، أعطى المكتب أولوية للانشطة المتعلقة بالعودة الاختيارية الى الوطن . واستمر المكتب في التأكيد على ضرورة قيام الدول بتهيئة الظروف اللازمة في البلدان الاصلية المعنية لجعل العودة الاختيارية الى الوطن خيارا قابلا للبقاء ، ودعا الى انشاء لجان ثلاثية لتشجيع وتسهيل العودة الاختيارية عندما يكون ذلك ممكنا .

٤٢ - وبالرغم من أن العودة المنظمة وعلى نطاق واسع للاجئين الافغانيين الى وطنهم من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان لم تحدث بعد ، فإن المكتب يعمل بصورة وثيقة مع منسق الأمم المتحدة لبرامج المساعدة الانسانية والاقتصادية المتصلة بأفغانستان ومع برنامج الأغذية العالمي لتعزيز وجود الأمم المتحدة في أفغانستان وباكستان وجمهورية ايران الاسلامية ، بغية التأهيب بما فيه الكفاية لعملية العودة الاختيارية الى الوطن ، على نطاق واسع في المستقبل .

٤٣ - وفي افريقيا ، تمت بنجاح الإعادة الطوعية لأكثر من ٠٠٠ ٤٣ ناميبي من أنغولا وزامبيا ، بصورة أساسية ، وذلك في اطار قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي أنغولا وزائير ، بدأت عملية ذات اتجاهين للعودة الى الوطن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ولكنها أوقفت في أوائل عام ١٩٩٠ بسبب القيود المالية والاعتبارات الامنية . وحتى ذلك الوقت ، عاد بالفعل نحو ٥٠٠ ٦ أنغولي و ٠٠٠ ٣ زائيري بالفعل الى أوطانهم . وترد دراسة التطورات الاخرى في افريقيا في الجزء باء من هذا الفصل . وفي آسيا تؤكد خطة العمل الشاملة توكيدا كبيرا على العودة الاختيارية الى فييت نام . ويرد بحث التطورات في هذا الصدد بالتفصيل في الجزء جيم من هذا الفصل . وفي أمريكا اللاتينية عاد نحو ٠٠٠ ٩ شخص من هندوراس الى السلفادور بصورة أساسية . وعاد ٠٠٠ ٥ شخص آخرون الى نيكاراغوا من هندوراس وكوستاريكا . وعاد نحو ٨٠٠ ١ شيلي الى وطنهم تحت رعاية المكتب في الفترة التي بدأت من منتصف عام ١٩٨٩ .

(ب) الاندماج المحلي

٤٤ - حيثما تكون العودة الاختيارية الى الوطن غير مرجحة في المستقبل القريب ، وحيثما تكون الحكومة المضيفة مستعدة للموافقة ، فإن التوطين أو الاندماج المحلي للاجئين في اطار البلد المضيف يكون في أحيان كثيرة أفضل حل دائم ممكن . وقد قدم مكتب المفوض المساعدة في هذا الصدد من خلال توفير تسهيلات التوطين الريفي لتمكين مجموعات من اللاجئين من أن يبدأوا من جديد حياة طبيعية بدرجة أكبر وأن يصبحوا مكتفين ذاتيا . وقد جرى تخطيط هذه المشاريع لكي لا تحتاج الى استثمارات رأسمالية ودعم آخر لأكثر من ثلاث الى خمس سنوات ، وبعد ذلك يتم وقف كل مساعدة مادية . وقد نفذت مشاريع التوطين الريفي في أوغندا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزائير ، وزامبيا ، وسوازيلند ، والسودان ، والصومال ، والصين ، وفييت نام ، والمكسيك .

٤٥ - وفي البيئات الحضرية وشبه الحضرية ، قدمت مساعدة أيضا الى اللاجئين فرادى لتشجيع العمل لحساب الذات . وجرى أيضا توفير التعليم ، والتدريب المهني ، وخدمات

تقديم المشورة ، وتسهيلات الاسكان ، وأسباب الراحة الاجتماعية . وجرى استعراض نظم ادارة الحالات الخاصة للاجئين الحضريين بهدف إعادة توجيه الخدمات الاجتماعية وأنشطة تقديم المشورة نحو تشجيع خيارات التوطين المحلي القابلة للاستمرار . وازاء الازمة المالية التي واجهها المكتب والتي اقترنت بزيادة أعباء حالات اللاجئين ، اضطر الى اعطاء الأولوية لتدابير المساعدة الرامية الى إنقاذ الحياة واستمرار الحياة ، وبالتالي خفض أنشطة التوطين المحلي . وقد يكون من تأثير هذا تمديد الفترة التي يحتاج خلالها اللاجئون الى مساعدة الرعاية والاعالة .

(ج) إعادة التوطين

٤٦ - استمر في عام ١٩٨٩ الاتجاه الصاعد في إعادة التوطين ، بحيث أعيد توطين ما مجموعه ١٣٤ ٣٤٤ لاجئا في بلدان ثالثة تحت رعاية مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . بيد أن هذه الزيادة كانت بصورة أساسية ، من لاجئي الهند الصينية (١٩٨٨ : ٧٣٢ ٧١ ، ١٩٨٩ : ٩٧٠ ٨٩) وهذا يتناقض مع عدد اللاجئين الاقل قليلا الذين أعيد توطينهم من معظم المناطق الاخرى بالمقارنة بعام ١٩٨٨ . وأظهرت افريقيا وحدها زيادة تستحق الترحيب نسبتها ٣٦ في المائة بحيث بلغ عدد الذين أعيد توطينهم ٤ ٥٦٣ شخصا .

٤٧ - وركز المؤتمر الدولي المعني بلاجئي الهند الصينية المنعقد في حزيران/يونيه ١٩٨٩ انتباه حكومات إعادة التوطين على احتياجات هؤلاء السكان اللاجئين . بيد أنه رغم تقديم ضمانات كافية لإعادة التوطين في اطار خطة العمل الشاملة ، جرى توفير عدد ضئيل جدا من الاماكن الاضافية علاوة على الحصص المحددة . وأعيد على نطاق واسع تخصيص اماكن من الحصص الناقصة الاخرى ، مما أدى بالتالي الى خفض فرص اعادة توطين اللاجئين في أجزاء أخرى من العالم .

٤٨ - وكان الاثر المباشر للتطورات في أوروبا الشرقية على احتياجات اعادة التوطين أقل مما كان متوقعا في البداية ، نظرا لبقاء الاحتياجات من أجل اعادة توطين أعداد كبيرة من الرومانيين وبعض البلغاريين ، ضمن آخرين . وفي نفس الوقت استمرت عمليات وصول اللاجئين من بلدانهم الاصلية في الشرق الاوسط وزادت في بعض الحالات ، بحيث أن الاحتياجات على النطاق العالمي لم تظهر بعد أي انخفاض ذي مغزى . ومع ذلك تبقى التوقعات بأن يكون لتطورات أوروبا الشرقية أثر ايجابي تدريجي .

٤٩ - وأضيف للبرنامج الرائد الذي يوفر ترتيبات خاصة للاجئات المعرّضات للخطر برنامجان آخران من بلدان اعادة التوطين التقليدية الاخرى . وعلاوة على ذلك ، اتخذ بلدان من بلدان اعادة التوطين اجراءات خاصة للاضطلاع بعمليات اعادة التوطين الطارئة .

(د) مساعدة اللاجئين وتنميتهم

٥٠ - واصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تعاونه مع الوكالات الانمائية فيما يتعلق بالمشروعات التي تعزز المساعدة الجارية أو تسهّل إنهاء هذه المساعدة تدريجيا . واستمر بنجاح التعاون مع البنك الدولي في المشروع الثاني لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين/البنك الدولي لتوليد الدخل بمناطق اللاجئين في باكستان ، بحيث تم التوصل الى اتفاق بشأن مرحلة ثالثة في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ ، بانتظار عودة اللاجئين الاختيارية الى أفغانستان . وفي الصومال ، تم إيفاد بعثة مشتركة بين البنك الدولي ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، لوضع تقديرات مبدئية لمشروع المناطق المتأثرة باللاجئين لمساعدة اللاجئين الذين سيختارون البقاء في الصومال عندما تعود الاغلبية المنكوبة باللاجئين الى وطنها . وفي السودان ، كان تنفيذ "مشروع التنمية الزراعية لجنوب كسلا" الذي أفاد اللاجئين في منطقة المشروع ، ينتظر التمويل فيما يتعلق بعنصر اللاجئين . وقد اضطلع المكتب بالاعمال التحضيرية للمشروع مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في المكسيك (من أجل لاجئي غواتيمالا) واثيوبيا (من أجل العائدين) . كما ينتظر "مشروع انعاش سلسلة جبال خراسان وتوليد الدخل للاجئين" المشترك في جمهورية إيران الإسلامية التمويل اللازم لكي يبدأ تنفيذه .

٥١ - وبهدف الترويج لارتباط أفضل بين مساعدة اللاجئين والمساعدة الانمائية ، وبصفة خاصة لضمان تمويل أفضل من الموارد الانمائية لمشاريع التنمية الخاصة باللاجئين والمناطق التي تستضيفهم ، نظرت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) في موضوع مساعدة اللاجئين وتنميتهم ، في اجتماعها المعقود في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٩٠ . ومن المؤمّل في الوقت الحالي أن تسفر المسألة عن سلسلة من القرارات تتخذها لجنة التنسيق الادارية .

٥ - إدارة البرنامج وتنفيذه

(أ) لمحة عامة

٥٢ - زاد تنفيذ نظام المعلومات الموحد للإدارة المالية من تعزيز نظام إدارة البرنامج الذي يطبق على جميع المشاريع بصرف النظر عن مصدر الاموال أو نوع الترتيبات التنفيذية . وقد استحدث نظام المعلومات للإدارة المالية خلال عامي ١٩٨٧-١٩٨٨ ، وتم تنفيذه تدريجيا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٥٣ - ومن خلال الترابط بين نظام المعلومات للإدارة المالية المعتمد على الحاسوب الدقيق/التطبيقات الميدانية ، وبين نظام المعلومات للإدارة المالية المعتمد على الحاسوب الكبير/المقر ، تتوفر ، تحت التحكم المباشر للحاسوب ، معلومات إدارية مالية وسردية متكاملة لتسهيل المحاسبة المالية وتخطيط المشاريع والرصد والرقابة . ويسمح النظام بتحليل الميزانيات والاتجاهات وعقد المقارنات بين المشاريع ، وتعزيز المعلومات وفقا لاحتياجات شتى مستويات الإدارة .

٥٤ - وقد سار تنفيذ نظام المعلومات للإدارة المالية في إطار القدرة الاستيعابية للمنظمة . ويتوقف مدى تقبل الموظفين للنظم والاجراءات الجديدة والقدرة على استخدامها بكفاءة على التدريب الفعّال على جميع المستويات . ولهذا الغرض عقدت في المقر والميدان دورات تدريبية للتدريب على نظام المعلومات للإدارة المالية . واستمر ، في أثناء ذلك ، استعراض البيانات القطرية للأهداف الميدانية واستخدامها كأساس لصياغة كل برنامج قطري ، كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا الاستعراض لضمان استفادة جميع البرامج من وجود نهج دينامي قابل للتكيف حسب الحالات السياسية المتطورة .

٥٥ - وظلت عمليات مراجعة الحسابات التي يقوم بها مراجعو حسابات الامم المتحدة الداخليون والخارجيون ، وتقارير التقييم ، وبعثات استعراض التنفيذ ، والخبرة الفنية التي تقدمها دائرة الدعم التقني ، أدوات إدارية هامة . ولتنفيذ نتائج وتوصيات هؤلاء أثر قوي على فعالية البرامج وكفاءة تكلفتها .

٥٦ - وكما ورد في أماكن أخرى من هذا التقرير ، بُذل مجهود خاص أثناء الفترة التي يشملها التقرير لمعالجة الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال بشكل أكفأ وأكثر منهجية . ومن ضمن أمور أخرى ، زودت المكاتب الميدانية بقوائم مراجعة

وضعت بشكل خاص تشمل جميع القطاعات الفنية لضمان إدماج قضايا المرأة والطفل إدماجا تاما في الدورة البرنامجية .

(ب) التقييم

٥٧ - تركزت أنشطة التقييم التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة التي يشملها التقرير بصفة أساسية على تحسين العمليات الميدانية من خلال التقييمات المتعمقة للبرامج القطرية . وكان الهدف هو إحداث تغييرات ذات مغزى في البرامج الهامة لتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة للقيام بتحسينات تنفيذية . وكانت البرامج الرئيسية في قارة افريقيا ، والجنوب الافريقي ، وأمريكا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا موضع تقييم .

٥٨ - وتركزت التقييمات على جميع المجالات التنفيذية ، وإن أكدت على أنشطة المساعدة . ومن ضمن شتى مسائل المساعدة التي نُظر فيها كانت مسألة مدى توافق المساعدة المادية المقدمة مع الحلول الدائمة المتوخاة في شتى البرامج القطرية . ونظرت التقييمات أيضا فيما إذا كانت المساعدة تسهم إسهاما كبيرا في رعاية اللاجئين ، وما إذا كان يجري الاضطلاع بالانشطة التنفيذية بطريقة كفؤة واقتصادية . وبالاضافة إلى ذلك ، تمت تغطية جوانب تنفيذية أخرى مثل أنشطة الحماية ، وترتيبات التنفيذ ، والهياكل التنظيمية ورتب الموظفين . وبدأ أيضا الإبلاغ المنهجي عن قضايا اللاجئات ، بهدف تحسين حالتهن .

(ج) التأهب لحالة الطوارئ والاستجابة لها

٥٩ - يعتبر وجود آليات قوية للتأهب لحالة الطوارئ والاستجابة لها أمرا أساسيا لكفالة فعالية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الميدان . ورغم إحراز تقدم ضخم في هذه المجالات ، مازال هناك متسع للتحسين ، وبصفة خاصة في تطوير نظام يسمح للمكتب بالاستجابة بشكل أسرع وأكفأ للحالات الطارئة للاجئين .

٦٠ - وقد عُزز تأهب المنظمة للطوارئ بتقديم نموذج جديد لخطة طوارئ اللاجئين في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وضع الأساس لإعداد خطط طوارئ جديدة أو منقحة على المستوى الميداني . ويكمل هذه الخطة في المواقع ذات الاولوية العالية الكراس المعنون "نبذة عن التأهب لحالات الطوارئ" الذي وضعه المكتب ويتضمن بيانات عن الهياكل الاساسية والموارد المؤسسية مصممة لتسهيل التخطيط للتأهب لحالة الطوارئ . واستكملت أو قاربت على الاستكمال نبذات تشمل ١٩ بلدا ، بما في ذلك ١٥ نبذة جديدة أو منقحة وضعت خلال الفترة التي يشملها التقرير .

٦١ - واستمر في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ برنامج التدريب على إدارة حالة الطوارئ ، وهو يشكل منذ زمن طويل العمود الفقري في الأنشطة التدريبية للمكتب ، وذلك بدورتين دراسيتين في اثيوبيا وهونغ كونغ ودورة دراسية إقليمية في أمريكا الوسطى . وتم التخطيط لثلاث حلقات دراسية أخرى لعام ١٩٩٠ . وواصل المكتب تعاونه مع خمس وكالات أخرى للأمم المتحدة في مجال التخطيط للكوارث الوطنية في شرق افريقيا والجنوب الافريقي . واستمر العمل على إعداد عدة مشاريع جديدة في مجال التأهب لحالة الطوارئ لتعزيز قدرة المكتب على التأهب والاستجابة لحالات طوارئ اللاجئين . وتشمل هذه المخزون الاحتياطي المركزي لحالات الطوارئ ، وقائمة بموظفي حالات الطوارئ ، ومجموعة أدوات لتسجيل حالات الطوارئ ، ونظام للتنبيه لحالات الطوارئ على المستوى الميداني . وأخيرا ، قارب تنقيح "الكتيب عن حالة الطوارئ" للمكتب على الانتهاء وسيقدم بيانات إدارية وتقنية مستكملة مطلوبة لتخطيط وتنفيذ برنامج استجابة للطوارئ .

٦٢ - وقامت منظمات مثل المنظمة الالمانية للمساعدة التقنية (German Technisches Hilfswerk) للإغاثة في حالات الكوارث (Swiss Disaster Relief Corps) بتقديم متخصصين تقنيين في برامج الطوارئ والعودة للوطن ، بعد مهلة قصيرة . وعقدت اتفاقات تعاون مع وكالات الامم المتحدة ، وفرق الكوارث الوطنية (مثل المنظمة الالمانية للمساعدة التقنية) ، والمنظمات غير الحكومية أو استعرضت لإجراء تحسينات في جميع القطاعات ذات الصلة (انظر الفصل الرابع) .

(د) اللاجئات

٦٣ - في الدورة الاربعين للجنة التنفيذية ، قُدم تقرير يعرض بإيجاز التقدم المحرز في إدماج قضايا اللاجئات في البرامج الجارية[٣] . وقد اعتمدت اللجنة التنفيذية استنتاجات واسعة دعت فيها المفوض السامي ، ضمن جملة أمور ، إلى وضع إطار سياسة وخطة عمل تنظيمية ، لتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية اللاجئات ، ولضمان استخدام البيانات المتعلقة بدور ومسؤولية كل جنس من الجنسين في تخطيط أنشطة مكتب المفوض .

٦٤ - وقد وضعت دورة دراسية لتمكين مخططي ومنفذي المشاريع من القيام بتحليل شامل لحالة المرأة في أي مجموعة لاجئين من خلال دراسة تقسيم الأدوار الاجتماعية - الاقتصادية على أساس الجنس . وهكذا فإن تصميم جميع عناصر المشروع سيسهل بشكل أفضل اندماج اللاجئات بشكل كامل في عملية المساعدة . وقد عقد أربع من هذه الدورات الدراسية ، بما في ذلك دورة للمديرين الأقدم وأخرى لتدريب المدرّبين . وسيُحول الآن

البرنامج التدريبي إلى المكاتب الميدانية حيث سيجري تكييفه وفقا لحالات لاجئين محددة ، مع التأكيد بوجه خاص على الحماية ، بهدف إدماج المبادئ الاساسية للدورة الدراسية في العناصر المناسبة في جميع الدورات التدريبية لمكتب المفوض . ولدعم هذا الجهد ، ويجري انتاج أشرطة فيديو تركز على مشاركة اللاجئات في تخطيط وتنفيذ المشاريع وتراعي ، على النحو اللازم ، اعتبارات الحماية والمساعدة ذات الصلة .

٦٥ - ولكي يتم ، بشكل أكثر منهجية ، تعزيز اهتمام المكتب بقضايا اللاجئات ، عيّن منسق أقدم للاجئات في تموز/يوليه ١٩٨٩ ، تتمثل مسؤولياته في تنسيق ورصد عملية إدماج مسائل المرأة في جميع أنشطة المنظمة ؛ وإعداد إطار لسياسة إدماج اللاجئات في جميع مستويات تخطيط وتنفيذ البرامج/المشاريع ؛ واستعراض البرامج والاجراءات الجارية لضمان مشاركة اللاجئات فيها مشاركة كاملة ؛ وتحديد البحوث المناسبة العملية المنحى المتعلقة بمسائل محددة في مجال اللاجئات ؛ والمشاركة في استعراض وتقييم برامج الحماية والمساعدة ؛ والمساعدة في وضع برامج تدريبية على تحلّل الاثر على الجنسين .

٦٦ - ولعبت أنشطة الإعلام دورا هاما في جهود المكتب المبذولة لزيادة الوعي العام بحالة اللاجئات . وأُقيم معرض صور في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة مركز المرأة ، وتم الانتاج المشترك لفيلم يركز على اللاجئات وصدر في أوائل عام ١٩٩٠ بينما يجري التخطيط الآن لزيارة صحفيين إلى الجنوب الافريقي في أواخر العام .

٦٧ - وواصل مكتب المفوض توسيع اتصالاته مع وكالات الامم المتحدة للاستفادة من تجاربها في قضايا المرأة . وشارك المكتب بنشاط في مؤتمرات دولية عدة مكرسة لقضايا المرأة وكان يعمل بشكل وثيق مع الامانة العامة للجنة مركز المرأة في الإعداد لاجتماع فريق خبراء معني باللاجئين والمشردين من النساء والاطفال . وسيقدم فريق الخبراء الوثائق اللازمة إلى الدورة الخامسة والثلاثين للجنة مركز المرأة الذي ستنظر في هذا الموضوع في عام ١٩٩١ . وبالاضافة إلى ذلك ، تعاون المكتب مع مركز مكافحة الفصل العنصري الذي اضطلع ببعثة في عام ١٩٨٩ لتركيز الانتباه على حالة اللاجئين والعائدين من النساء والاطفال في الجنوب الافريقي .

٦٨ - وظل الفريق العامل المعني باللاجئات والتابع للمنظمات غير الحكومية شريكا وثيقا في أنشطة المفوضية لصالح اللاجئات . وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية في الدورات الدراسية للمكتب المتعلقة بتحليل الاثر الجنسي ، واستمر مجتمع المنظمات

غير الحكومية يقوم بدور في مجال الدعوة للاجئات داخل منظماته وخارجها . ونشر في عام ١٩٨٩ ، كتاب عنوانه "العمل مع اللاجئات : دليل عملي" ، يوثق نتائج الاستشارات الدولية المتعلقة باللاجئات التي عقدت في المنظمات غير الحكومية في جنيف ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، وشارك فيها المكتب .

(هـ) الأطفال اللاجئون

٦٩ - أغلبية لاجئي العالم من الأطفال . وتسليما من الفريق العامل المعني بالأطفال اللاجئين ، الذي أنشئ في عام ١٩٨٧ ، بأن للأطفال احتياجات خاصة يجب مراعاتها في أنشطة الحماية والمساعدة التي يضطلع بها المكتب ، فقد قام بإنجاز المرحلة الأولى من ولايته بحلول عام ١٩٨٩ (إصدار "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأطفال اللاجئين" في عام ١٩٨٨) وهي المبادئ التوجيهية الخاصة بالمكتب ، كما أنجز للمكتب خطة عمل ذات صلة . وسيقوم الفريق العامل ، خلال المرحلة الثانية من عمله ، برصد واستعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية وتعزيز نظام التخطيط والإبلاغ لمعالجة احتياجات الأطفال اللاجئين بشكل أكثر كفاءة .

٧٠ - وكان من شأن المصاعب المالية المستمرة التي يواجهها المكتب أن أخرت التوصل إلى المستوى المرغوب في تنفيذ المبادئ التوجيهية في عدة قطاعات . فمثلا ، قد أشارت تقارير شتى إلى أن اللاجئين الأطفال ما يزالوا يواجهون مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالحماية والرعاية عامة . وبصرف النظر عن ذلك فقد أدى التعاون الوثيق بين المكتب والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى تحسين الحماية والمساعدة للأطفال اللاجئين إلى حد ما . كما تقرر ، في سياق هذا التعاون ، استعراض حالة الأطفال اللاجئين في مناطق مختارة ، مثلا ، في ملاوي في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ بالاشتراك مع التحالف الدولي لإنقاذ الطفل .

٧١ - وفيما يتعلق بتحديد أنسب الحلول المستديمة للقصّر غير المرافَقين ، أصدر المكتب "مشروع مبادئ توجيهية لإجراء مقابلات مع اللاجئين من الأطفال والمراهقين غير المرافَقين وإعداد سيَر اجتماعية" . وشارك المكتب أيضا في استكمال اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . كذلك أقام اتصالا وثيقا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لضمان القيام على الوجه الملائم بمعالجة الشواغل المتصلة بالأطفال اللاجئين في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة المعني بالأطفال الذي سيعقد في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

باء - التطورات الإقليمية في افريقيا

٧٢ - ازداد مرة أخرى العدد الكلي للاجئين في افريقيا . واستمرت التدفقات إلى ملاوي من موزامبيق والى جنوب غربي اثيوبيا من السودان ، وإن كان معدل التدفقات الأخيرة منخفضا . وقد حتمت الاحداث التي حدثت في موريتانيا والسنغال في أيار/مايو ١٩٨٩ ، وفي ليبريا في نهاية عام ١٩٨٩ ، الاضطلاع بعمليات طوارئ جديدة في جزء من افريقيا كان خاليا نسبيا من حركات اللاجئين الواسعة النطاق .

٧٣ - ويقتضي حل مشكلة اللاجئين في افريقيا تهيئة الظروف التي تسمح لهم بالعودة الطوعية إلى الوطن وإزالة حاجة الآخرين إلى الهروب . وهكذا حُلت في عام ١٩٨٩ مشكلة من أقدم مشاكل اللاجئين عهدا وأعقدها ، بالعودة الطوعية لما يزيد عن ٠٠٠ ٤٣ ناميبي . وقد أدى التعاون الوثيق بين حكومتي اثيوبيا والصومال والمكتب إلى إصدار المكتب لنداء إلى المجتمع الدولي لتمويل برنامج لحل مشكلة لاجئي اثيوبيا في الصومال .

٧٤ - ولولا الأزمة المالية للمكتب ، لكان هناك ما يبرر التفاؤل المشوب بالحذر . بيد أن هذه الأزمة - التي شُرحت طبيعتها ومداها في مكان آخر - تؤثر بشكل جدي على نوعية حياة اللاجئين في افريقيا وتعرض للضرر قدرة المجتمع الدولي على انتهاز الفرص للتوصل إلى حلول كلما لاحت . وقد أدت التخفيضات المنفذة إلى أن أصبحت النفقات أدنى من الحد الضروري لمواجهة الاحتياجات المتفق عليها . ولأن الأغلبية العظمى من اللاجئين في افريقيا وجدت ملجأ في بلدان تواجه مشاكل اقتصادية رئيسية ، وأحيانا كثيرة في المناطق الأنأى والأفقر في تلك البلدان ، كان أثر التخفيضات المتوالية فيما يتعلق بالاحتياجات المقدرة بموضوعية حادا بشكل خاص . فهذه البلدان غير قادرة على استيعاب العبء الإضافي ، وقد لا تكون في موقف يسمح لها حتى بتقديم خدمات مناسبة لرعاياها أنفسهم . والميزانيات المخفضة ، التي تخصص اعتمادات ضئيلة للاحتياجات الاضافية غير المتوقعة أو التي لا تخصص لها أي اعتمادات البتة ، ليست مهيأة على النحو السليم لمواجهة البرامج التي تنطوي على قيود ومتغيرات رئيسية متأصلة ناجمة عن عوامل مثل صعوبات السوقيات ونقص الموارد الطبيعية . كذلك لم يأت الدعم المالي للمشاريع الإنمائية بحيث يخفف من العبء الواقع على عاتق الوطنيين ويشجع الحلول .

٧٥ - وقد كان للضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي سببها نقص الدعم المالي أثر واضح على المواقف المتخذة تجاه الملجأ والحماية . واستمرت الحكومات الافريقية في

تقديم ملجأ سخي للاجئين ، إلا أن ازدياد عبئهم سبب مصاعب أكبر في الحفاظ على الممارسات المتحررة الماضية . ومرة أخرى كانت مشاكل الحماية الرئيسية ، خلال الفترة التي يشملها التقرير ، ترجع إلى حد كبير إلى انهيار الترتيبات الهادفة إلى ضمان مراعاة الطبيعة الإنسانية والمدنية الخالصة لبعض مخيمات ومستوطنات اللاجئين . وقد وجه انتباه السلطات المعنية إلى هذه الحالات وإلى بعض حالات الرد . وثمة تطورات ايجابية متصلة بحماية اللاجئين حدثت خلال الفترة التي يشملها التقرير اشتملت على أعمال هيئات مثل اللجنة الافريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب وكان منها اعتماد الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول . وقد عالجت هذه المبادرات وعدد من المبادرات الاخرى ، على الاقل بشكل غير مباشر ، الاجراءات الوقائية اللازمة لإزالة الحاجة إلى التماس اللجوء والحماية في بلد آخر .

٧٦ - وقد أضافت التطورات التي حدثت في غرب افريقيا خلال الفترة التي يشملها التقرير مجالا جديدا لتركيز اهتمام المكتب . فبحلول نهاية الفترة ، أمكن تعزيز المساعدة المقدمة إلى حوالي ٠٠٠ ٥٠ لاجئ موريتاني وصلوا إلى شمالي السنغال في الربع الثاني من عام ١٩٨٩ ومن ثم انتهت مرحلة الطوارئ . (يرد بحث الحالة فيما يتعلق باللاجئين السنغاليين في موريتانيا في الجزء واو من هذا الفصل) . وما تزال تجري تعبئة المساعدة الطارئة لحوالي ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ ليبيري لجأوا إلى كوت ديفوار وجمهورية غينيا منذ نهاية عام ١٩٨٩ . وقد جعلت خطوط الإمداد الطويلة ، وخاصة التي تمر عبر غينيا ، العملية صعبة وباهظة التكاليف .

٧٧ - وقد جعل عدد اللاجئين في منطقة القرن الافريقي والسودان ، وتعقّد المشاكل هناك وترابطها ، من هذه المنطقة بؤرة رئيسية مستمرة تحظى باهتمام وبموارد المكتب . والشاغل الاكثر اتساما بالطابع المباشر في نهاية الفترة التي يشملها التقرير هو ما إذا كانت الاحداث في شمال اثيوبيا ستؤدي إلى هجرة جديدة في شرقي السودان . وقد تم الاضطلاع بتخطيط طوارئ محدودة ولكن لم يحدث أي تدفق كبير . وقد وصل إلى غربي اثيوبيا طيلة فترة الـ ١٢ شهرا الماضية ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠ لاجئ سوداني . وأسفر النزاع المسلح في منطقة آسوسا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى هروب حوالي ٠٠٠ ٤١ لاجئ من مخيم تسورا الذي ظن أنه قد هُجر . ووصل عدة آلاف من المقيمين السابقين في هذا المخيم إلى المخيمات الثلاثة الاخرى التي بلغ مجموع سكانها ٠٠٠ ٣٤٨ في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ . لقد استقر هذا البرنامج ولكنه لا يزال ضعيفا تجاه المشاكل الناجمة عن بُعد المكان وصعوبة خطوط التموين الموصلة إلى المخيمات . والتمس ٠٠٠ ٣٠٠ آخرين من اللاجئين السودانيين اللجوء إلى شمال اوغندا

في النصف الثاني من عام ١٩٨٦ ، مما أوصل مجموع اللاجئين هناك إلى ٠٠٠ ١٤٥ . كما التمس ٠٠٠ ٣٠ من اللاجئين السودانيين اللجوء في زائير الأعلى في الربع الأول من عام ١٩٩٠ . وكان تقدير احتياجاتهم وتعبئة الاستجابة اللازمة لها جاريين في نهاية الفترة التي يشملها التقرير .

٧٨ - وتحسنت حالة حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ صومالي في اثيوبيا الشرقية ، بيد أن هذه العملية لا تزال محفوفة بالمخاطر بسبب انعزال مواقعهم وعدم توفر الموارد المحلية ، ولا سيما المياه الجوفية . وكما لوحظ في التقرير الأخير للمفوض السامي المقدم إلى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١) ، كانت احتمالات تحقيق أي مستوى ذي مغزى من الكفاية الذاتية ضعيفة جدا . وعملية الرعاية والإعالة الصعبة والمكلفة لن تكون لازمة فقط إلى أن تسمح الظروف بالعودة الطوعية ، بل ستزداد أيضا المشاكل السياسية والاجتماعية المتأصلة في الحالة . ولجأ ٠٠٠ ٣٠ صومالي أُخر إلى جيبوتي التي يقوم فيها المكتب وبرنامج الأغذية العالمي بتعبئة المساعدة .

٧٩ - وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، ناشد المكتب المجتمع الدولي أن يمده بأموال لحل مشكلة اللاجئين الاثيوبيين في الصومال . وقد جاء هذا النداء عقب ثلاثة اجتماعات ناجحة عقدتها في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ لجنة ثلاثية تضم حكومتي اثيوبيا والصومال والمكتب ، وحضرها برنامج الأغذية العالمي بصفة مراقب . واستند عمل اللجنة إلى اتفاق عريض سابق بين حكومة الصومال والمكتب بشأن نهج الحل . وبحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٠ ، سُجّلت نوايا حوالي ٠٠٠ ٤٤٦ من حاملي بطاقات التموين في جنوبي الصومال . واختار حوالي ٠٠٠ ٣٣٦ منهم الاندماج المحلي في الصومال ، بينما اختار ٠٠٠ ١٠٧ العودة الطوعية وقدم ٠٠٠ ٣ طلبات لاستمرار مركز اللاجئ . ويشمل النداء جميع هؤلاء الاشخاص إلى جانب العودة الطوعية لحوالي ٠٠٠ ٦٠ لاجئ من شمال غربي الصومال .

٨٠ - ولم تسمح التطورات الحاصلة في الشمال الغربي للصومال بترحيل اللاجئين الذين لا يزالون مقيمين في مخيمات هناك ، والذي تقرر نقلهم الى أماكن تكفل فيها أمنهم بشكل أفضل وتهيئ الظروف اللازمة لتزويدهم بالمساعدة الإنسانية . وفي آب/أغسطس ١٩٨٩ أخطر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي الحكومة الصومالية بعدم قدرتهما على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الى اللاجئين في الشمال الغربي للصومال . فعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت على مدى شهور عديدة ، ثبت أنه من غير الممكن تأمين احترام المبادئ الاساسية التي تحكم مثل هذه المساعدة وهي : التثبت من الصفة المدنية للمنتفعين ؛ وتأمين الوصول اليهم ؛

وتوفير الأمن لعملية تقديم المساعدة ورصدها دوليا . وخلال الفترة التي شملها التقرير أصبح متعذرا استئناف تقديم المساعدة الإنسانية ، ومع ذلك بذل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين "مساعيه الحميدة" من أجل وضع برنامج طوارئ قصير الأجل بدأ في شباط/فبراير ١٩٩٠ تحت رعاية الأمين العام .

٨١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ظلت حالة اللاجئين في السودان مستقرة نسبيا . وكان مشروع البنك الدولي لتنمية المناطق المنكوبة باللاجئين ، الذي أشير اليه في آخر تقرير للمفوض السامي جاهزا للتنفيذ ، إلا أن الأموال اللازمة للعنصر البرنامجي المتعلق باللاجئين التي كان متعينا توفيرها استجابة لنداء مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين لم تتيسر .

٨٢ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير زاد عدد اللاجئين الموزامبيقيين في ملاوي بما يزيد عن ٠٠٠ ١٥٠ نسمة وبلغ مجموعهم حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ لاجئ . وأسفرت الآثار المترتبة على تخفيضات الميزانية في ملاوي عن تفاقم العبء البالغ التزايد الواقع على عاتقها . وفي الوقت الحاضر توفر اثنتا عشرة مقاطعة من مقاطعات ملاوي الأربع والعشرين ملجأ للاجئين ، ويؤدي ازدحامهم الشديد في أقصى الجنوب الى مشاكل خطيرة .

٨٣ - واستمر تقديم المساعدة الى اللاجئين الموزامبيقيين في سوزايلند وزامبيا وزمبابوي ، الذي يزيد عددهم عن ٠٠٠ ١٢٠ لاجئ . ورغم استمرار نزوح اللاجئين من موزامبيق ، حدثت بعض حالات العودة الطوعية اتسمت ، الى حد كبير ، بطابع تلقائي . ووفرت الأماكن الآمنة في موزامبيق فرصة لتقديم المساعدة الى عملية إعادة الادماج الأولي للعائدين . إلا أنه لم يمكن الحصول في عام ١٩٨٩ على التمويل الكافي للبرنامج الخاص التابع للمكتب . وفي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ وجه نداء آخر من أجل تقديم المساعدة الى اللاجئين والعائدين الموزامبيقيين في الجنوب الافريقي .

٨٤ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أقيم خط جوي في اتجاهين بين أنغولا وزائير لإعادة لاجئي البلدين الى الوطن . وفي أوائل عام ١٩٩٠ أوقفت العملية مؤقتا بسبب بعض القيود المالية والاعتبارات الأمنية ، وكان عدد العائدين وقتها قد بلغ ٥٠٠ ٦ أنغولي و ٣٠٠ زائيري . ويتزايد عدد اللاجئين الأنغوليين الذين يعربون عن رغبتهم في العودة الى وطنهم ، ومن المفيد أن يتسع نطاق هذه العملية بشكل كبير ، إذا سمحت التطورات السياسية والموارد بذلك . وهناك ما يزيد على ٠٠٠ ٤٠٠ لاجئ أنغولي في زائير (٠٠٠ ٣١٠) وزامبيا (٠٠٠ ٩٧) ، وقد استقرت غالبيتهم بصورة تلقائية .

٨٥ - وفي سياق اضطلاع المكتب بالمسؤوليات المنوطة به في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ، وفي إطار أنشطة فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، أعيد ما مجموعه ٣٨٧ ٤٣ من الناميبيين الى وطنهم في الفترة المشمولة بالتقرير . ويتضمن هذا العدد ٥٥٣ ٣٥ عائدا من أنغولا ، و ٨٤١ ٣ عائدا من زامبيا ، و ٩٩٣ ٣ عائدا من ٤٠ بلدا آخر . وفيما بين ١٢ حزيران/يونيه و ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، تم في عملية كبرى للنقل الجوي إعادة ٧٦٥ ٣٤ من اللاجئين الناميبيين من أنغولا وزامبيا الى وطنهم ، ورغم عدد من حالات التأخير والمصاعب التي لاقتها عملية إعادة الناميبيين الى الوطن دون أن يكون للمكتب دخل فيها ، فقد تكللت بالنجاح ، وكانت عنصرا مهما في انتقال ناميبيا الى الاستقلال .

٨٦ - وما زال عدد اللاجئين من جنوب افريقيا الذين تم الإبلاغ عن عشورهم على ملجأ في الجنوب الافريقي ثابتا بصفة عامة عند حوالي ٠٠٠ ٣٥ لاجئ ، تلقى أكثر من نصفهم مساعدة من المكتب . وتم استعراض الآثار الناجمة عن التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا ، وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كان يجري إعداد خطط طوارئ أولية في هذا الشأن .

٨٧ - وخلال عام ١٩٨٩ ، بلغ مجموع النفقات في افريقيا في إطار صناديق التبرعات التابعة للمكتب ٢٥٧,٨ من ملايين الدولارات ، منها التزامات عقدت في إطار البرامج العامة تبلغ ١٧٦,٧ من ملايين الدولارات ، أنفق الجزء الأكبر منها على عمليات الرعاية والإعالة ، و ٧٨ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة ، أنفق الجزء الأكبر منها على عمليات إعادة الى الوطن واحتياجات اللاجئين حديثي الوصول .

جيم - التطورات الاقليمية في آسيا وأوقيانوسيا

٨٨ - شهد مسرح الأحداث في جنوب شرقي آسيا في عام ١٩٨٩ تحولات أساسية فيما يتعلق باللاجئين . ففي حزيران/يونيه ١٩٨٩ عقد في جنيف المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية . واعتمد المؤتمر إعلانا وخطة عمل شاملة كجزء من استراتيجية أطول أجلا ترمي الى التوصل ، بأسلوب رشيد وإنساني ، الى حل للمشكلة المتزايدة المتمثلة في قدوم ملتمسي اللجوء في جنوب شرقي آسيا وهونغ كونغ . وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، بدأت عملية لإعادة اللاجئين الى فييت نام من مخيمات لجوئهم في المنطقة ، وفي نفس الوقت شارف برنامج جار للعودة الى الوطن يتعلق بلاوس ذروته محققا أرقاما قياسية . وأحرزت عمليات مغادرة فييت نام بصورة قانونية في اطار

برنامج خاضع لإشراف المكتب أعلى أرقام للمغادرة على الاطلاق . وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، ووسط تصاعد آمال إحلال السلم في كمبوديا اختار الامين العام مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ليكون الوكالة الرائدة في عملية إعادة ٠٠٠ ٣٠٠ من اللاجئين والمشردين الكمبوديين الى وطنهم . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بدأت عملية للاعادة المنظمة للتاميل السريلانكيين الموجودين في جنوب الهند الى وطنهم وظلت العملية مستمرة حتى نيسان/ابريل ١٩٨٩ . وبوجه العموم ، كان للمشاكل المالية التي واجهت المكتب أثر في إحداث اضطراب في الانشطة التي يضطلع المكتب بها في المنطقة .

٨٩ - وفي أثناء عام ١٩٨٩ استمر التصاعد المتزايد في أعداد الوافدين الفييتناميين من ملتمسي اللجوء ، وأدى الى رفع العدد الإجمالي لأبناء الهند الصينية من ملتمسي اللجوء الموجودين في مخيمات تتلقى مساعدة من المكتب الى ٠٠٠ ١٩٥ نسمة . ومن بين هؤلاء يوجد حوالي ٠٠٠ ١٠٠ في تايلند ، و ٠٠٠ ٥٦ في هونغ كونغ ، ويتوزع الباقون في جميع أنحاء بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واليابان . وقد ارتفع عدد ملتمسي اللجوء المسجلين بنسبة ٣٣ في المائة بالمقارنة بالعام السابق . ومن ناحية أخرى ترك زهاء ٥٠٠ ٤ لاجئ بلدانا مختلفة من بلدان اللجوء الاول سعيا الى التوطن في بلدان ثالثة ، وهو ما يعد انجازا بارزا . وعلاوة على ذلك غادر فييت نام أكثر من ٠٠٠ ٤٣ شخص في إطار برنامج المغادرة المنظمة .

٩٠ - وبالنسبة لملتمسي اللجوء من فييت نام ولاوس ، توفر خطة العمل الشاملة المذكورة أعلاه مجموعة تدابير مترابطة تغطي جوانب مثل عمليات المغادرة السرية ، وبرامج المغادرة النظامية ، واستقبال الوافدين الجدد ، وتحديد مركز ملتمسي اللجوء وبرامج إعادة التوطين ، والعودة الى الوطن . والهدف من ذلك هو القيام ، الى أقصى حد ممكن ، بإعادة توجيه مسار عمليات المغادرة لكي تتم عن طريق وسائل قانونية ، وفي نفس الوقت قصر عمليات إعادة التوطين على اللاجئين المعترف بهم . ومن العناصر المهمة في مجموعة التدابير المذكورة المحافظة على الممارسة المتعلقة باللجوء الاول وتأمين وصول المكتب الى ملتمسي اللجوء . وقد عهد بالاشراف على تنفيذ هذه التدابير الى لجنة توجيه عقدت ثلاث دورات منذ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . ورغم قيود التمويل التي واجهتها ، تمكنت من إحراز تقدم هام ولاسيما في إنشاء آلية لتحديد أهلية اللاجئ تشمل المنطقة كلها ، وذلك بمشاركة ودعم وثيقين من جانب المكتب .

٩١ - كذلك أسفرت الجهود الرامية الى تعزيز العودة الاختيارية الى الوطن عن نتائج مهمة . فقد عاد ما يربو على ٩٠٠ فييتنامي من ملتمسي اللجوء الى وطنهم طوعا ، وجرى

ذلك بصورة أساسية في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ . وقد استمر هذا الاتجاه المتزايد . ففي الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ عاد ما مجموعه ٧٤٨ من الافراد الى وطنهم ، بينما يوجد زهاء ٠٠٠ ٢ شخص ينتظرون إنتهاء اجراءات عملية الإعادة . وإذا نظر الى هذا التطور من منظور تاريخي فإنه يعد سابقة لا مثيل لها . ومن ناحية أخرى اكتسبت عملية إعادة رعايا لاوس الذين يلتمسون اللجوء في تايلند زخما . وأتاح وجود ترتيب ثلاثي بين تايلند ، ولاوس ، ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، تبسيط الاجراءات المتعلقة بالعودة الى الوطن . ونتيجة لذلك بلغ عدد العائدين الى لاوس في عام ١٩٨٩ قرابة ٠٠٠ ٢ شخص وهو أكبر رقم أمكن تحقيقه في الأعوام العديدة التي مرت منذ بدء البرنامج في عام ١٩٨٠ . وفي الاشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٠ ، عاد الى لاوس أشخاص آخرون مجموعهم ٣٠١ شخصا .

٩٢ - وفي تطور آخر ، وافقت حكومة الفلبين على استضافة مركز عبور اقليمي لعمليات إعادة التوطين ، الهدف منه أن يتيح في وقت مبكر نقل اللاجئين المستحقين لإعادة التوطين من مخيمات موجودة في بلدان أخرى في المنطقة الى هذا المركز . وسيساعد المركز عند تشغيله في تخفيف الضغط الناشئ عن معدلات الوصول العالية ، وبصورة ملحوظة في هونغ كونغ . وفي غضون ذلك بذلت جهود من أجل الاسراع في اعادة توطين فئات اللاجئين التي نص بشأنها في خطة العمل الشاملة على ضمانات بإعادة التوطين . وبحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٠ كان قد تم تجهيز حوالي ٦٠ في المائة من الاشخاص الموجودين في هذه الفئة توطئة لترحيلهم الى بلدان ثالثة ، وهو انجاز يتخطى الأهداف التي حددها المؤتمر الدولي المعقود في حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

٩٣ - ومن ناحية أخرى لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المشكلة الشائكة المتعلقة بعودة الاشخاص الذين تقرر أنهم ليسوا لاجئين حقا الى فييت نام ، بخلاف العودة الاختيارية . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ قامت سلطات هونغ كونغ بترحيل ٥١ مستبعد من الفييتناميين . وأعقب ذلك اجراء مناقشة في لجنة التوجيه في مطلع عام ١٩٩٠ بشأن ضرورة وقف هذه التدابير للإعادة الاجبارية الى الوطن . غير أنه لم يمكن التوصل ، حتى نهاية آذار/مارس إلى اتفاق جماعي بخصوص هذا الموضوع رغم الجهود النشطة التي ظل المفوض السامي يبذلها من أجل مواصلة الحوار بشأن هذه القضية والقضايا المتصلة بها . وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ قدم المفوض السامي إلى أعضاء لجنة التوجيه عددا من المقترحات تهدف إلى المحافظة على النهج المتعدد الأطراف بصورته التي صيغت في خطة العمل الشاملة ، وتعزيز هذا النهج . وحدث تطور مزعج آخر يتمثل في حرمان "أهل القوارب" جزئيا من حق اللجوء ، الذي اتخذ شكل تغيير وجهة القوارب

الوافدة وترحيلها إلى بلدان مجاورة . وبحلول نهاية آذار/مارس ١٩٩٠ كان مجموع الفييتناميين من ملتمسي اللجوء الذين أعيد تغيير وجهتهم على هذا النحو يزيد على ٥ ٠٠٠ نسمة .

٩٤ - وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تم الاضطلاع بأعمال أساسية مكثفة بتخطيط للطوارئ من أجل عودة ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ ومشرد كمبودي الى وطنهم . وكان المكتب من ضمن وفد الأمين العام إلى مؤتمر باريس للسلم (آب/اغسطس ١٩٨٩) وحيث عمل كوكالة موردية في المناقشة المتعلقة بموضوع العودة إلى الوطن التي أسفرت عن وضع عدة مبادئ توجيهية غير رسمية . وبعد الاضطلاع بدراسات استقصائية تقنية مختلفة ، أعد المكتب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ مشاريع مقترحات تتعلق بخطة لعودة الكمبوديين إلى الوطن ، كانت وثيقة العمل الرئيسية في المشاورات المشتركة بين الوكالات التي عقدت منذ ذلك الحين . وعقدت في بانكوك ثلاث حلقات عمل تقنية مشتركة بين الوكالات في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ ، مثلت فيها ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة ونحو ٣٠ منظمة غير حكومية . وهيأت حلقات العمل المناخ اللازم لوضع نهج مشترك بين الوكالات يتعلق بموضوع العودة إلى الوطن . وكان من المتوقع القيام في شهري نيسان/ابريل وأيار/ مايو ١٩٩٠ بمزيد من الأعمال التحضيرية ، بما في ذلك إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى تايلند وكمبوديا ، بالتنسيق الدقيق مع مقر الأمم المتحدة .

٩٥ - وفي الصين ، يعاني الجيل الأصغر من لاجئي فييت نام المستوطنين البالغ عددهم ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ ، من انعدام فرص العمل وانخفاض الدخل الفردي وندرة الأراضي الصالحة للزراعة . وتم تنفيذ مشاريع مجموعها ٤٣ مشروعا تتعلق بالتزويد بالمياه وانتاج المحاصيل والحراج والتعليم وتربية الحيوانات والصحة وتوليد الدخل من أجل الاسراع بمعدل الاكتفاء الذاتي . وعندما انجزت هذه المشاريع تم إنشاء عدد ٦ ٠٠٠ وظيفة وألحق ٤٠٠ طفل وشاب بمدارس ابتدائية وبمركز للتدريب المهني ، بينما أمكن تزويد ٧٠٠ عائلة بالاسكان والمياه الصالحة للشرب . وبلغ مجموع المساهمات المالية للمكتب في هذه المشاريع ٤ ملايين دولار .

٩٦ - وفي اليابان ، قدم المكتب مساعدة إلى حوالي ١ ٥٠٠ فييتنامي من "أهل القوارب" عن طريق خمس وكالات منفذة ، ريثما يتم اعادة توطينهم في الخارج أو محليا . وقدمت رابطة المساعدة القانونية اليابانية وهيئة الخدمة الاجتماعية الدولية ، على التوالي ، مساعدة قانونية وخدمات محاماة مجانية إلى ملتمسي اللجوء من غير أبناء الهند الصينية . وقررت حكومة اليابان أيضا أن تحدد مركز الوافدين

الفييتناميين الجدد كافة وفقا لخطة العمل الشاملة ، وبدعم من مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

٩٧ - وزاد عدد ملتمسي اللجوء في استراليا ونيوزيلندا زيادة هامة . وفي استراليا قامت دائرة إفتاء اللاجئين وتقصي سيرهم الذاتية التي تدعمها منظمات غير حكومية ، بتوسيع نطاق أنشطتها الاستشارية لصالح ملتمسي اللجوء المعوزين . وقدم المكتب اليها مساهمة رمزية قيمتها ٠٠٠ ٣٥ دولار .

٩٨ - ووافقت حكومة بابوا غينيا الجديدة على السماح للاجئين من ايريان جايان بالاستقرار في أراضيها إذا رغبوا في ذلك . وشُجع اللاجئون بما فيهم النساء على الاشتراك في أنشطة مدرة للدخل مثل أعمال النجارة ، والمشغولات المعدنية ، والبستنة ، وتربية الحيوانات الداجنة ، والخياطة . وفي أثناء عام ١٩٨٩ بلغ مجموع اللاجئين العائدين طوعا إلى وطنهم اندونيسيا ٧١ لاجئا . وافتتحت اللجنة الدولية للصليب الاحمر فرعا في جايابورا ، في ايريان جايا ، ستناط به ، في جملة أمور ، مسؤولية رصد عملية إعادة ادماج العائدين الى قراهم الاصلية . ويقدم المكتب مساعدة مالية محدودة إلى مجهودات إعادة الادماج .

٩٩ - وفيما يتعلق بانتقال التاميل السريلانكيين من جنوب الهند ، الذي بدأ في عام ١٩٨٧ ، فقد ظل مستمرا حتى نيسان/ابريل ١٩٨٩ حيث رحلت آخر مجموعة منهم من مخيمات اللاجئين إلى مواطنهم في شمال شرقي سري لانكا . كذلك حدث تطورات مهمة في هذا الشأن ، حيث توصلت حكومتا الهند وسري لانكا إلى اتفاق ينص على انسحاب قوات حفظ السلم الهندية من سري لانكا انسحابا كاملا بحلول آذار/مارس ١٩٩٠ . وأجرت حكومة سري لانكا مفاوضات مع ابرز مجموعات التاميل وهي نمور تاميل ايلام للتحرير ، من أجل التوصل إلى حل مقبول للنزاع الذي تشتبك فيه هذه المجموعة ، ومن ثم ، زيادة احتمالات عودة التاميل الذين لا يزالون مقيمين في الخارج إلى سري لانكا .

١٠٠ - وفي مطلع عام ١٩٨٩ ، كان عدد اللاجئين المسجلين في الهند ٥٤٩ ٩ شخصا ، يتألفون من ٣٣٢ ٨ أفغانيا ، و ٠١٠ ١ من الايرانيين . وبانتظار التوصل إلى حلول دائمة بشأن هؤلاء اللاجئين ، اتخذت المساعدة التي تقدم لهم في الهند صورة رعاية وإعالة ، بما في ذلك توفير التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال والتعليم العالي والتدريب المهني للبالغين . وقدمت المساعدة أيضا إلى ١٢٥ من اللاجئين المعوقين . وفي عام ١٩٨٩ رُحل لاجئون يبلغ مجموعهم ٢٣١ ١ لاجئا من أجل إعادة توطينهم في بلدان

ثالثة . وخلال العام نفسه عاد ٣٣ أفغانيا و ١٩ إيرانيا عودة طوعية إلى بلدانهم الأصلية بمساعدة مكتب المفوض السامي .

دال - التطورات الإقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية

١٠١ - ازدادت الاتصالات والتعاون بين بلدان أوروبا الشرقية ومكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير لأن التطورات والأحداث العامة في المنطقة أثرت على أنشطة المكتب . وعلى سبيل المثال ، انضمت حكومة هنغاريا في آذار/مارس ١٩٨٩ إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وإلى بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بهذه الاتفاقية ، وأصبح هذا الانضمام نافذا في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وكذلك افتتح المكتب مكتبا في بودابست . وتعاونت السلطات الهنغارية مع المكتب في وضع برنامج لمساعدة الحكومة ، في جملة أمور ، على إنشاء هيكل أساسي ملائم لملتمسي اللجوء في هنغاريا . ووجه نداء لتقديم تبرعات مقدارها ٥,٢ مليون دولار لهذا الغرض . واشتركت بعض حكومات أوروبا الشرقية في اجتماعات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي بصفة مراقب ، بينما أوفد المكتب بعثات إلى عدد من بلدان المنطقة جرى خلالها بحث مواضيع مختلفة ذات أهمية مشتركة ، مثل الانضمام إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين ، وتقديم المساعدة للاجئين وملتمسي اللجوء ، والعودة إلى الوطن ، وإعادة التوطين ، وجمع شمل الأسر .

١٠٢ - وفي أوروبا الغربية ، زاد عدد ملتمسي اللجوء باستمرار في عام ١٩٨٩ ، وبلغ ٣٣٠ ٠٠٠ شخص تقريبا بالقياس الى ٢٩٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٨٨ . وجاء معظم هؤلاء الأشخاص في أغلب الحالات من خارج المنطقة . ونظرا لتدفق ملتمسي اللجوء المستمر إلى الداخل ، تراكمت الطلبات غير المشبوت فيها بشكل أحدث ضغطا شديدا على مرافق الاستقبال وزاد من نفقات الإغاثة والمساعدة العامة . وفضلا عن ذلك ، انخفضت معدلات الاعتراف بمركز اللاجئين وتسببت الطلبات المرفوضة في مشاكل كبيرة . وبصورة أعم فترة تعاطف الرأي العام مع ملتمسي اللجوء واللاجئين واتخذت الحكومات عددا من التدابير لمراقبة وتنظيم ما اعتبرته تحركات غير نظامية لملتمسي اللجوء واللاجئين . ولهذا ، زاد عدد "حالات الدوران حول الأرض" وعدد ملتمسي اللجوء المحتجزين على الحدود ، وتعرض بعض ملتمسي اللجوء إلى مخاطر الرد .

١٠٣ - وفي الوقت ذاته ، استمرت المشاورات بين ١٤ حكومة في أوروبا وأمريكا الشمالية ومكتب المفوض السامي بقصد مضاعفة المساعي المشتركة المبذولة لإيجاد حلول

متعددة الأطراف لحالة اللجوء الجديدة في المنطقة ، ومن خلال إقامة مشاريع لتقاسم الأعباء ووضع استراتيجيات ملائمة طويلة الأجل . وعقد عدد من الاجتماعات في جنيف ، واجتماع استشاري رئيسي في سيمرنغ ، بالنمسا ، بناء على دعوة حكومة النمسا (حزيران/يونيه ١٩٨٩) ، وعقد اجتماع ثان في نيون بسويسرا ، بناء على مبادرة حكومة سويسرا (آذار/مارس ١٩٩٠) . وبصورة أعم ، واصل مكتب المفوض السامي مراقبة الاتجاه الملاحظ في أوروبا نحو اتباع سياسات وممارسات موحدة في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والآثار التي قد تترتب من جراء هذه التطورات على اللاجئين وملتمسي اللجوء .

١٠٤ - وعلى الرغم من التحفظ الجغرافي الذي ابدته تركيا على اتفاقية عام ١٩٥١ ، واصلت تقديم المساواة والحماية الى ٠٠٠ ٣٠ مواطن عراقي تقريبا . وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وجه المفوض السامي نداء إلى المجتمع الدولي لتقديم تبرعات لمشروع مأوى بقصد تحسين ظروف معيشة ٠٠٠ ١٣ مواطن عراقي تقريبا تم إسكانهم في مركز الإيواء المؤقت بالقرب من ماردين في جنوب شرقي تركيا .

١٠٥ - ولا تزال كندا والولايات المتحدة تتصرفان كبلدين رئيسيين لإعادة التوطين وإن كانا بلد اللجوء الأول بالنسبة لكثير من اللاجئين . وفي عام ١٩٨٩ ، أعيد توطين ٦٢٣ ٢٤ لاجئا في كندا و ٠٠٠ ٩٤ لاجئ في الولايات المتحدة . وفي نفس الفترة ، التمس ٠٠٠ ٢٣ شخص تقريبا اللجوء إلى كندا . وقدم ٠٠٠ ١٠٢ شخص طلبات مماثلة في الولايات المتحدة .

١٠٦ - وفي الفترة ١٩٨٩ ، بلغ مجموع نفقات مكتب المفوض السامي من التبرعات في أوروبا وأمريكا الشمالية ٢٤,١ مليون دولار وقد تم الالتزام من أصل ذلك بمبلغ ١٨,٨ مليون دولار في إطار البرامج العامة وبمبلغ ٥,٣ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة .

هاء - التطورات الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٠٧ - بحلول نهاية عام ١٩٨٩ ، بلغ عدد اللاجئين الذين كانوا يتلقون مساعدات في أمريكا الوسطى ٦١٦ ١٣٣ لاجئا . وفي كوستاريكا ، قدمت المساعدة إلى ٤٧١ ٣٠ لاجئا في المناطق الحضرية والريفية على السواء . وأدى النجاح الذي حققه تنفيذ برنامج توفير

العمالة للاجئين أو الانشطة الاخرى المدرة للدخل إلى إغلاق معسكر الليمون في أواخر عام ١٩٨٩ . وفي هندوراس ، ونتيجة لعمليات الإعادة إلى الوطن التي جرت في عام ١٩٨٩ ، وخاصة عمليات كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٠ . كان عدد اللاجئين المتبقين في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، ما مجموعه ٥٠٠ ٣٦ لاجئ . ويشمل هذا العدد ٨٥٠ ١٤ لاجئا نيكاراغويا ينحدرون من أصل غير هندي و ٥٠٠ ٨ لاجئ من الميسكيتوس النيكاراغويين و ٧٠٠ ٢ لاجئ سلفادوري و ٤٣١ لاجئا غواتيماليا . واستمر تقديم المساعدة المادية إلى اللاجئين المتبقين . وكان هناك ٥٠٠ ٤١ لاجئ غواتيمالي في المكسيك بحلول نهاية عام ١٩٨٩ وبدأ في عام ١٩٨٩ تنفيذ خطة تستغرق عددا من السنوات لتمكين اللاجئين في كامبيشي وكونتانارو من تحقيق الاكتفاء الذاتي . ووضع مشروع في عام ١٩٨٩ لتعزيز الانشطة المدرة للدخل في شياباس ، وسيبدأ تنفيذ هذه الخطة في آذار/مارس ١٩٩٠ . وبحلول نهاية عام ١٩٨٩ ، كان العدد التقديري للسكان اللاجئين في جنوب أمريكا اللاتينية ٧٠٠ ٢٢ لاجئ وكان ٤٣٧ ٦ من هؤلاء يتلقون المساعدة من مكتب المفوض السامي .

١٠٨ - وطرأت زيادة كبيرة في اعداد العائدين في عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ ، وحدثت تحركات كبيرة من هندوراس خلال الفترة المشمولة بالتقرير . وبحلول آذار/مارس ١٩٩٠ ، عاد ٣٠٠ ١٣ لاجئ في هندوراس إلى الوطن وكان معظمهم سلفادوريين ، مما أدى إلى اغلاق مخيمي كولومونا غوا وسان انتونيو . وخلال الفترة ذاتها ، حدثت تحركات على نطاق أضيق للاجئي أمريكا الوسطى وبهذا بلغ عدد العائدين ٨٦٠ ٨ شخصا في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ . وفضلا عن ذلك ، عاد ٤٩٣ لاجئ من هايتي إلى الوطن من الجمهورية الدومينيكية خلال الفترة المشمولة بالتقرير .

١٠٩ - وأخذت المكاتب التابعة للمكتب في السلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا تقيم رفاه العائدين . وفي بعض بلدان المنشأ واصل المكتب تقديم مساعدة ودعم فوريين لانعاش مجتمعات العائدين . كما زاد عدد اللاجئين الشيليين الذين اختاروا العودة إلى الوطن زيادة كبيرة في عام ١٩٨٩ . وبلغ عدد العائدين ٧٣٠ ١ عائدا أي ضعف رقم عام ١٩٨٨ . وقد عاد هؤلاء من بلدان لجوء مختلفة ، وخاصة الأرجنتين وكوبا وبلدان أوروبا الشرقية .

١١٠ - وافتتح المكتب مكاتب فرعية في غينيا الفرنسية وسورينام في عام ١٩٨٩ ، وعززت الجهود المبذولة لتسهيل العودة الاختيارية للاجئين السوريناميين إلى الوطن من غيانا الفرنسية في إطار اللجنة التنفيذية المؤلفة من سورينام وفرنسا والمكتب .

١١١ - وفي عام ١٩٨٩ ، بلغ مجموع ما انفقه المكتب من التبرعات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣٩,٦ مليون دولار تم الالتزام من أصل ذلك بمبلغ ٣٣,٨ مليون دولار من البرامج العامة وبمبلغ ٦,٨ مليون دولار في إطار البرنامج الخاص .

لجنة الدعم والتحقق الدوليين

١١٢ - قام رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى الخمس ، خلال اجتماع القمة المنعقد في تيلا بهندوراس ، في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، باعتماد خطة مشتركة لتسريح وإعادة توطين أو اعادة إسكان أفراد المقاومة في نيكاراغوا وأسرهم ، طوعا . وفي سبيل تنفيذ هذه الخطة ، انشأت الامانات العامة للامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية لجنة الدعم والتحقق الدوليين . وتقضي خطة تيلا أنه بعد عودة المستفيدين الاختيارية إلى الوطن سيجري ادماجهم في عملية التنمية في بلدهم الاصلي . وطلب من المكتب أن يتعاون مع لجنة الدعم والتحقق الدوليين ، وفقا لولاياتها ، لتحقيق عملية العودة إلى الوطن ، أو النقل إلى مراكز أخرى لافراد المقاومة في نيكاراغوا وأسرهم ، بصورة طوعية ، وكذلك اللاجئين من نيكاراغوا الموجودين في كوستاريكا وهندوراس . ولاغراض التخطيط ، قدر عدد المستفيدين من هذا البرنامج بما مجموعه ٠٠٠ ٩٠ ، وقدرت الاحتياجات المالية بمبلغ ٤٨ مليون دولار .

المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى

١١٣ - عُقد المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى في مدينة غواتيمالا في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ . واعتمد المؤتمر خطة عمل متضافرة لصالح اللاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى . وحددت هذه الخطة عددا من الآليات الوطنية والدولية اللازمة لاستكمال المشاريع وتنفيذها . وستعرب الدول عن تاييدها لهذه الآليات خلال الاجتماع الدولي الاول الذي تعقده لجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى وهو الاجتماع المقرر عقده في مقر الامم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأثبتت العملية التي بدأتها خطة العمل المتضافرة فائدتها الكبيرة في تسهيل الوصول إلى التقاء الآراء حول حلول دائمة للمشردين . ونظرا للأحداث الأخيرة في المنطقة ، فإن تنفيذ مرحلتي العودة إلى الوطن وإعادة الادماج اللتين حددتهما لجنة الدعم والتحقق الدوليين في إطار خطة تيلا سيشمل تنفيذ بعض المشاريع الإنمائية في إطار المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى .

واو - التطورات الإقليمية في جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا ، والشرق الأوسط

١١٤ - لم تتحقق الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين الأفغانيين في الفترة المشمولة بالتقرير بعد أن كان من المؤمل أن يتم ذلك بفضل التطورات الايجابية التي طرأت في عام ١٩٨٨ . وتدل التقارير على أن ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ أفغاني قد عادوا ، ولاسيما من ولاية بالوشتان في باكستان ، إلى أماكنهم الأصلية في المقاطعات الجنوبية الغربية والشمالية من أفغانستان ، بينما أدى استمرار القتال في بعض الولايات إلى تدفقات جديدة من اللاجئين إلى باكستان .

١١٥ - وتزايدت في عام ١٩٨٩ الأنشطة المتعلقة بعودة اللاجئين الأفغانيين إلى الوطن بالتعاون مع مكتب منسق برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية والاقتصادية لأفغانستان والشركاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة . وقد شمل هذا ايفاد بعثة لمدة طويلة إلى المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة في مقاطعة هيرات . ودعم المكتب توصيل وتوزيع مواد الإغاثة الواردة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أمريكا الوسطى وبرنامج الأغذية العالمي ومن المكتب ذاته . وخلال عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ ، واصل المكتب تمويل المشاريع عبر الحدود التي تنفذها المنظمات غير الحكومية في مناطق أفغانستان التي قدمت منها اعداد كبيرة من اللاجئين . ومن مجموع نفقات عام ١٩٨٩ في إطار هذا القطاع وقدرها ٣٤,٨ مليون دولار تقريبا ، انفق مبلغ ١٤,٢ مليون دولار على الأنشطة داخل أفغانستان والباقي على الأنشطة في جمهورية إيران الاسلامية وباكستان .

١١٦ - ووضعت المفوضية ، في إطار مسؤولياتها ودورها ، استراتيجية لتحقيق العودة الاختيارية إلى الوطن بما ينسجم مع الهدفين التاليين :

(أ) تأمين الطابع الاختياري للعودة ووضع نظم لرصد حركات العودة إلى الوطن وإعداد الوثائق المتعلقة بها ؛

(ب) وضع مجموعة من الحوافز الرامية إلى تصحيح اختلال التوازن في الخدمات الانسانية والاقتصادية في مناطق اللجوء والمنشأ .

١١٧ - ولتحقيق هذين الهدفين لتنفيذ المرحلة الأولى من العودة الاختيارية إلى الوطن ، ينوي المكتب اتخاذ تدابير مختلفة خلال عام ١٩٩٠ في إطار خطة العمل التي وافقت عليها وكالات الامم المتحدة التي اشتركت في تنظيم عودة اللاجئين الافغانيين إلى الوطن وإعادة تأهيلهم .

١١٨ - واشترك المفوض السامي في بعثة مشتركة رفيعة المستوى بين الوكالات أوفدت إلى باكستان وأفغانستان في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠ . وضاعفت منظومة الامم المتحدة جهودها لتحقيق السلم وإعادة البناء في أفغانستان ، كما شجع المكتب ، بنشاط ، تحقيق العودة الاختيارية إلى الوطن . أعيد توجيه تخطيط وتنفيذ برامج المكتب في مجال المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجات العودة إلى الوطن . وعلى سبيل المثال ، حققت معظم مخيمات اللاجئين هدف التحصين بنسبة ٨٠ في المائة ؛ ومن المتوقع أن يتحقق هذا الهدف في جميع المخيمات خلال عام ١٩٩٠ . وأولي مزيد من التشديد للتدريب مع إقلال التشديد على البناء والهيكل الاساسي .

١١٩ - ورتب انخفاض موارد المكتب بوجه عام خلال السنتين الماضيتين آثارا سلبية على المساعدة التي يقدمها إلى اللاجئين الافغانيين . وسدت حكومة باكستان جزءا كبيرا من هذا العجز من مواردها الخاصة ، (وخاصة فيما يتعلق بنقص امدادات الاغذية . وعلى الرغم من أن النتائج الاولية للدراسة الاستقصائية التغذوية التي أجرتها الحكومة بالتعاون مع المكتب في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٠ كانت ايجابية إلى حد ما ، فقد واصل المكتب رصد الحالة العامة عن كثب في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير . وينطبق هذا القول بوجه خاص على القادمين الجدد واللاجئين في المناطق القبلية الذين كانوا أقل قدرة على الإفادة من نفس فرص العمل لتكملة المساعدات التي قدمها المكتب .

١٢٠ - وسوف تنتهي المرحلة الثانية من "مشروع توليد الدخل لمناطق اللاجئين في باكستان" الذي ينفذه البنك الدولي باسم المكتب في أواخر عام ١٩٩٠ . وينبغي ألا يغيب عن الاذهان انه بدأ تنفيذ مرحلة تجريبية مدتها ثلاث سنوات في عام ١٩٨٤ تكلفتها ٢٠ مليون دولار وتليها مرحلة السنتين الحالية وتكلفتها ٤٠ مليون التي بدأت في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ . وأيد المكتب تنفيذ مرحلة إضافية لمدة سنتين قدرت احتياجاتها المالية بمبلغ ٣٥ مليون دولار . وستواصل هذه المرحلة توفير العمالة لكل من اللاجئين والسكان المحليين في مشاريع انمائية ترمي إلى إصلاح وإنشاء مرافق أساسية في المناطق المنكوبة باللاجئين مع التشديد على الميادين التي يمكن فيها الاستفادة من الخبرة التي اكتسبها اللاجئون في إعادة بناء وتأهيل أفغانستان .

١٣١ - وفقا للأرقام الحكومية ، هناك أكثر من مليوني لاجئ أفغاني و ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ آخر معظمهم من العراقيين في جمهورية إيران الاسلامية . وكان الغرض من المساعدة التي يقدمها المكتب للاجئين الافغانيين هو توسيع وتحسين الهيكل الاساسي لتوصيل الخدمات الصحية في الريف ، وشبكات المياه والاصحاح ، والطرق الجانبية ، والمرافق التعليمية ، وبعض الانشطة المدرة للدخل . ونظرا لزيادة التشديد على العودة إلى الوطن ، تحول البرنامج تدريجيا من تقديم المساعدة للهياكل الاساسية الى تقديم المساعدة التي تعود بالنفع على اللاجئين مباشرة . وفي هذا المجال ، غطت المفوضية ، في جملة أمور ، شراء اللقاحات والادوية ، ووحدات طب الأسنان ، والاشعة السينية ، والمواد المدرسية ، والمخابز ، وتدريب المزيد من العمال الصحيين للمجتمعات المحلية ، وناسجات السجاد . كما مول المكتب كذلك انجاز أربعة طرق جانبية وشبكات لتوزيع المياه داخل قرى اللاجئين . وفي عام ١٩٨٩ ، انفق ١٣,٧ مليون دولار على تقديم المساعدة للاجئين الأفغانيين .

١٣٢ - ويتواجد اللاجئون العراقيون في جمهورية إيران الاسلامية في ثلاث مقاطعات كائنة في غرب البلد ، وقد قدم المكتب المساعدة إلى حوالي ٩٠ ٠٠٠ من هؤلاء في عام ١٩٨٩ . وفي أعقاب تنفيذ برنامج حالة الطوارئ الصغير في شتاء ١٩٨٨/١٩٨٩ ، تركزت المساعدات في عام ١٩٨٩ على تحسين الصحة والمرافق الصحية السكنية لهذه الفئة من اللاجئين وتقديم الدعم السوقي . وفي عام ١٩٨٩ ، انفق المكتب ٣,٩ مليون دولار لتقديم المساعدة للاجئين العراقيين .

١٣٣ - وواصل المكتب الإقليمي للشرق الاوسط أداء مهام مكتب المفوض السامي تجاه اللاجئين وملتمسي اللجوء في بلدان الشرق الاوسط من البحرين . وعالج المكتب عدة حالات من حالات بعض رد اللاجئين في المنطقة ونفيهم وطردهم ، وأعرب عن قلقه إزاءها . ونظرا لحالة الأمن السائدة في لبنان ، لم يتمكن مكتب المفوض السامي من الحفاظ على وجود دولي في بيروت ولكن بعض الموظفين المحليين قدموا المساعدة للاجئين المحتاجين الذي يعيشون في ظروف غير مستقرة .

١٣٤ - قدرت السلطات الجزائرية عدد السكان اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات بجوار تندوف بحوالي ١٦٥ ٠٠٠ . ومنذ عام ١٩٧٥ ، غطت السلطات الجزائرية معظم احتياجات هذه الفئة . وقدم المكتب مساعدات ، بما في ذلك الاغذية ، والتعليم ، والصحة ، والمياه ، والاحتياجات المنزلية لحوالي ٨٠ ٠٠٠ شخص معظمهم من الفئات الضعيفة (النساء والاطفال ، والمعوقون ، والمسنون) . والهدف الذي يسعى المكتب إلى تحقيقه

في المدى الطويل للاجئين الصحراويين هو العودة الاختيارية إلى الوطن . وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ ، قدم الأمين العام مقترحات تتعلق بالسلم للأطراف المعنية ، وواصل المكتب متابعة المبادرة التي اتخذها الأمين العام عن كثب لكي يتمكن من الوفاء بمسؤولياته ازاء السكان اللاجئين .

١٣٥ - ومنذ الاحداث التي وقعت بين موريتانيا والسنغال في نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، لجأ إلى موريتانيا مجموعة من اللاجئين السنغاليين قدرت سلطات موريتانا عددهم بحوالي ٣٢ ٠٠٠ شخص وهم يعيشون في الوقت الحاضر في ٣٤ موقعا . ووُضع برنامج متعدد القطاعات لصالح هذه المجموعة ، ويسير تنفيذه بنجاح على الرغم من بعض الصعوبات السوقية . غير أنه بالنظر إلى أنه لم تكن هناك احتمالات للاعادة إلى الوطن خلال الفترة المشمولة بالتقرير ينبغي الاستمرار في تقديم المساعدة في عام ١٩٩٠ لكي يتمكن اللاجئون من تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وكان من المؤمل أن تتوقف مساعدات المكتب تدريجيا بحلول نهاية السنة . (ويتناول الجزء باء من هذا الفصل حالة اللاجئين الموريتانيين في السنغال) .

الفصل الثالث

تمويل أنشطة المساعدة المادية

١٢٦ - كانت سنة ١٩٨٩ سنة صعبة من الناحية المالية بالنسبة لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وقد جاءت النفقات الاجمالية من أموال التبرعات (٥٧٠ مليون دولار) لتعكس زيادة ملحوظة بالمقارنة مع سنة ١٩٨٨ (٥٤٥ مليون دولار) ، وتجاوزا لمجموع الايرادات (٥٣٢ مليون دولار) ، مما أدى الى نقص في البرامج العامة بمقدار ٣٨ مليون دولار . وقد بلغت نفقات البرامج العامة ٣٨٦ مليون دولار في حين بلغت نفقات البرامج الخاصة والصناديق الاستئمانية الاخرى ١٨٤ مليون دولار . وتبين هذه الارقام زيادة تناسبية في نفقات البرامج الخاصة بالمقارنة مع عام ١٩٨٨ (حيث خصّ البرامج العامة ٣٩٥ مليون دولار وخصّ البرامج الخاصة/الصناديق الاستئمانية ١٥٠ مليون دولار) .

١٢٧ - وقد قدمت اثنتان وسبعون حكومة مساهمات بلغ مجموعها ٤٦٠ مليون دولار ، في حين قدمت تبرعات نقدية وعينية من جانب ٣٠ منظمة غير حكومية ومنظمة حكومية دولية بلغت قيمتها نحو ٤٧ مليون دولار (فاصبح المجموع ٥٠٧ من ملايين الدولارات) . وما برح دعم المتبرعين قويا ، بالارقام المطلقة ، بزيادة نسبتها ٥,٦ في المائة عن الرقم الاجمالي لايرادات المساهمات البالغ ٤٨٠ مليون دولار .

١٢٨ - وبرغم هذا الدعم القوي من جانب المتبرعين ، فقد واجه مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مشاكل تمويلية حادة خلال السنة بدأت بالترحيل السلبي لحوالي ٦,٨ مليون دولار في البرامج العامة . وتفاقم هذا الامر من خلال نقص في الايرادات الثانوية حدث وفقا لاتجاه ظهر في السنوات السابقة ، فيما استمرت الزيادة في الاحتياجات الشاملة . وقد كان الهدف الاولي للبرامج العامة مرتفعا على وجه الخصوص إذ بلغ ٤٢٩ مليون دولار بسبب حالات الطوارئ العديدة في عام ١٩٨٨ مما زاد من عبء الحالات التي تحتاج الى المساعدات الدولية بنحو ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ . وبالاضافة الى ذلك ، تعيّن على مكتب المفوض السامي أن يواجه أحوالا جديدة خلال الاشهر الخمسة الاولى من عام ١٩٨٩ ولا سيما في اثيوبيا ، وامريكا الوسطى ، وجنوب شرقي آسيا وهونغ كونغ ، حيث بلغ مجموع التكاليف نحو ٤٢,٤ مليون دولار . ولم يتسنّ ابقاء الهدف البرنامجي على مستواه المبدئي إلا بفضل اعادة تقدير جذرية للأولويات على صعيد البرنامج كله بما يمثل وفورات بنحو ٣٤ مليون دولار ، مع استيعاب المبلغ الذي تم ترحيله من السنة السابقة .

١٢٩ - وفي أوائل عام ١٩٨٩ ، أصبح واضحا كذلك أن المستويات المحدودة للتبرعات مقارنة بالاحتياجات ربما تفي حدوث نقص حاد في تمويل تلك السنة . وقد بدأ المفوض السامي في اجراء مزيد من التخفيضات في تنفيذ البرامج لجميع المناطق . واضافة الى فرض قيود على الدعم البرنامجي والنفقات الادارية . وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ خفضت المشاريع التنفيذية وفرضت تدابير تقشفية لتحقيق مزيد من الوفورات بنحو ٣٥ مليون دولار . ومن هنا كان هدف البرامج العامة النهائي المنقح ٣٨٩,٤ مليون دولار .

١٣٠ - وبالنظر الى صعوبات التمويل التي واجهها المكتب أذنت اللجنة التنفيذية في دورتها الاربعين المعقودة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ بترحيل استثنائي لحد أقصى قدره ٤٠ مليون دولار الى عام ١٩٩٠ لتغطية النقص المتوقع لتلك السنة . وكان من المقرر تغطية النقص المتوقع لتلك السنة . وكان من المقرر تغطية النقص بايرادات ١٩٩٠ ، ومن ثم استيعابه كاملا في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ بحيث يدرج نصفه على الاقل في نفقات الفصل السنوي الاول . وأحاطت اللجنة التنفيذية علما (بدلا من أن توافق) ، بالمبلغ المستهدف وقدره ٤١٤,٤ مليون دولار المقترح من جانب مكتب المفوض السامي للبرامج العامة ، وفرضت سقفا على الالتزامات قدره ١٩٠ مليون دولار للاشهر الستة الاولى من السنة (بما في ذلك ٥٠ في المائة من المبالغ التي تم ترحيلها) . ونظرا لهذا القيد عدلت ميزانية تشغيل البرامج العامة لعام ١٩٩٠ لتصبح ٣٤٠ مليون دولار . وبالاضافة الى ذلك تعتبر احتياجات البرامج الخاصة لعام ١٩٩٠ مرتفعة مما يجعل الاحتياجات البرنامجية الاجمالية لمكتب المفوض السامي للسنة المذكورة تصل الى مبلغ مذهل قدره ٧٣٥ مليون دولار ، فيما تبلغ احتياجات التمويل ٧٠٢ من ملايين الدولارات (بعد أن أخذت في الاعتبار الارصدة المتاحة في البرامج الخاصة والصناديق الاستئمانية الاخرى) .

١٣١ - واعتبارا من ٣١ آذار/مارس ١٩٩٠ ، بلغ مجموع التبرعات لبرامج عام ١٩٩٠ ، العامة والخاصة على السواء ما يقارب ٢٣٠ مليون دولار على نحو ما يفصله الجدول ٣ الذي يورد توزيعا للتبرعات المعلنة أو المدفوعة حتى ذلك التاريخ . ولما تسفر الجهود السابقة المبذولة لتوسيع قاعدة المانحين ، التي ستتواصل في عام ١٩٩٠ ، عن نتائج بارزة ومن ثم سيتعين تلبية احتياجات مكتب المفوض السامي أساسا من خلال تبرعات من مانحين تقليديين . وفي رسالة موجهة الى المجتمع الدولي في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٠ شدد المفوض السامي على المعضلة التي يواجهها المكتب سواء ازاء احتياجاته المرتفعة من ناحية أو ايراداته المسقطة المحدودة من ناحية أخرى (وتقدر بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار) . وطرح اقتراح على المانحين بتخصيص الايرادات المتاحة خلال عام ١٩٩٠

لتغطي على سبيل الاولوية البرامج العامة وللوفاء بالاحتياجات الدنيا للبرامج الخاصة ، فيما يمكن أن يوضع تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة بعض الانشطة (افغانستان ، ناميبيا ، نيكاراغوا) وأن يتم تمويلها من خلال آليات خارجة عن نطاق مكتب مفوض الامم المتحدة السامي .

١٣٢ - وما برح المجتمع الدولي يستجيب بسخاء دوما لاحتياجات مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وما برحت مساندته موضع تقدير كبير . ويعول المفوض السامي على استمرار الدعم من جانب المجتمع الدولي الذي يعد التزامه القوي أمرا حيويا في تمكين المكتب من تنفيذ أعماله الانسانية التي أوكل اليه الاضطلاع بها .

الفصل الرابع

العلاقات مع المنظمات الاخرى

ألف - التعاون بين مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وسائر أعضاء منظومة الامم المتحدة

١٣٣ - واصل مكتب المفوض تدعيم صلاته ومجالات تعاونه مع أسرة الامم المتحدة . ولتعزيز وتنظيم هذا التعاون ، وقّع المكتب حاليا مذكرة تفاهم مع المنظمات التالية : الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، ومكتب العمل الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنسق برامج الامم المتحدة لتقديم المساعدة الانسانية والاقتصادية المتعلقة بأفغانستان وقد بدأ بالفعل تنقيح بعض هذه المذكرات تسهيلا للمزيد من التعاون الفعّال ، وخاصة في ضوء القرارات التي اتخذتها مؤخرا في هذا الموضوع اللجنة التنفيذية(٤) وأيدتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٧/٤٤ . وفضلا عن ذلك فإن الفريق العامل المؤقت التابع للجنة التنفيذية الذي سبقت الاشارة اليه في هذا التقرير تدارس هذه المسألة بعمق ووضع عدة توصيات كيما تنظر فيها دورة استثنائية للجنة التنفيذية ستعقد في أيار/مايو ١٩٩٠ .

١٣٤ - ويجرى اتخاذ الترتيبات لوضع مذكرة تفاهم بين منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي . وهذه المذكرة ستضفي الطابع الرسمي على التعاون القائم بين الطرفين الذي لا يشمل فحسب مختلف الجوانب لمشاكل واحتياجات الاطفال اللاجئين ، بل يشمل أيضا مرافق التخزين في حالات الطوارئ ، وتدريب الموظفين ، والمساعدات المادية والإعلام . واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ أقيمت اتصالات مع اليونيسيف على أعلى مستوى لضمان التعبير السليم عن قضية الاطفال اللاجئين في جدول أعمال المؤتمر القادم للقمة العالمية من أجل الطفل التابع للامم المتحدة وكذلك في الاعلان المقترح المعنون "الاعلان العالمي من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات" .

١٣٥ - ويتسم التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الاغذية العالمي باهمية خاصة لاسباب أشير إليها آنفا في هذا التقرير . فقد تعاون المكتب بصورة فعّالة مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في متابعة المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي ، والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في امريكا الوسطى باعتبار أن قضايا المعونة والتنمية تشكل عنصرا مهما في خطتي عمل المؤتمرين المذكورين . وفي حالة المؤتمر الثاني بدأت في العمل في أوائل آذار/مارس ١٩٩٠ وحدة متابعة مشتركة بين مكتب المفوض السامي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٣٦ - كذلك طرحت مسألة تقديم المعونة للاجئين وتنميتهم لتنظر فيها اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الانشطة التنفيذية) في أولى دوراتها العادية في عام ١٩٩٠ ، على أساس عرض مقدم من مكتب المفوض السامي . وفي ختام مداولاتها ، اكدت اللجنة من جديد أهمية اتباع سياسة انمائية المنحى في تقديم المعونة للاجئين ، والتزام المنظومة ، بتعزيز السياسات والاليات القائمة لتحقيق هذا الهدف . كذلك ايدت اللجنة انشاء أفرقة عمل ضمن المنظومة وعلى المستوى الميداني على السواء . ومن شأن هذه الافرقة أن تكفل انعكاس البعد المتعلق باللاجئين ، بصورة كافية ، في برامج عمل المنظمات فرادى ، وصياغة برامج مشتركة تضمن تعبئة الموارد وتحديد مجالات التعاون على الصعد الاقليمية ودون الاقليمية والقطرية . وعلى المستوى المشترك بين الوكالات بصورة أعم ، يتابع مكتب المفوض السامي عن كثب ، المبادرات المتخذة على نطاق المنظومة ، فيما يتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . وقد شارك المكتب في فرقة العمل المعنية بالاهداف الانمائية الطويلة الاجل ، المعقودة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، التي ترصد الاستعدادات المتعلقة بالاستراتيجية الانمائية الدولية .

١٣٧ - وفي ضوء الاثار المترتبة على حماية ومساعدة اللاجئين ، ولا سيما اللاجئين المهاجرين ، واصل المكتب مشاركته في الجهود العالمية الرامية الى الوقاية من مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحته ، وعمل في هذا المضمار باتصال وثيق مع منظمة الصحة العالمية والوكالات ذات الصلة الاخرى . وفي آذار/مارس ١٩٩٠ ، شارك المكتب في "المؤتمر العالمي للتعليم للجميع" الذي كانت الوكالات الرائدة فيه هي اليونسكو ، واليونيسيف ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير . وأقر المؤتمر بضرورة توفير التعليم الاساسي للجميع ولا سيما للفئات المستضعفة مثل الاطفال اللاجئين . وسوف يشارك المكتب في اجراءات المتابعة المتعلقة بالمؤتمر . كما ساهم المكتب في وضع خطة العمل على نطاق المنظومة للمكافحة الدولية

لاساءة استعمال المخدرات مركزا على أنشطة معينة فيما يتعلق باللاجئين ، منها مثلا ، منع وتقليل الطلب غير المشروع على المخدرات ، والمعالجة واعادة التأهيل والقضاء على توريد المخدرات من مصادر غير مشروعة .

١٣٨ - وقد استضيف غالبية لاجئي العالم وعددهم ١٥ مليونا في مناطق تعاني بالفعل من ظروف طبيعية واجتماعية - اقتصادية سيئة أو ضعيفة . ومن ثم تعين على برامج مكتب المفوض السامي باستمرار أن تحتوي على جوانب تهدف الى تحديد أو اصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة من جراء تواجد اللاجئين . وعلى ذلك شارك المكتب في عدة مبادرات هامة في هذا المجال منها اجتماع الموظفين المسؤولين عن المسائل البيئية . وقد عُين المكتب في الواقع عضوا في الاجتماع المذكور وسوف يكون ممثلا في جميع اجتماعاته التنسيقية والتحضيرية للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ .

باء - العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية الاخرى

١٣٩ - كان مكتب المفوض السامي ممثلا في المؤتمر الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز في هراري في أيار/مايو ١٩٨٩ . وفي بعض مناقشاته واستنتاجاته أشار المؤتمر على وجه التحديد الى دور مكتب المفوض السامي في الجنوب الافريقي (ناميبيا) ، وأمريكا الوسطى (المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في امريكا الوسطى) وجدد تأييده لتنفيذ قرارات المؤتمر الدولي الثاني المعني باللاجئين في أفغانستان والمؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الجنوب الافريقي . وحضر المكتب أيضا المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد ، بيوغوسلافيا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وبالاضافة الى تأييد التوصيات التي وضعها الاجتماع الوزاري ، أتاحت القمة فرصة أخرى لعمليات تبادل مثمر للآراء مع الوفود الحكومية على أعلى مستوى حول أوضاع اللاجئين الرئيسية .

١٤٠ - وقد سبق ذلك مشاركة المكتب في أعمال المؤتمر الوزاري الاستثنائي لحركة عدم الانحياز المعني بالسلم والقانون الدولي ، المعقود في لاهاي ، طبقا لتوصية المؤتمر الوزاري للحركة المعقود في نيقوسيا ، بقبرص ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . وقد درس المؤتمر وأكد الصلة بين القانون الدولي والسلم . وهي صلة يهتم بها مكتب المفوض السامي ، كما يهتم بالفرص التي سيتيحها السلم أمام حل مشاكل اللاجئين في شتى أنحاء العالم .

١٤١ - وقد تم تعزيز التعاون التقليدي الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية في شتى ميادين الاهتمام المشترك . وقد كان المكتب ممثلا في الدورتين العاديتين التاسعة والاربعين والخمسين للمجلس الوزاري المعقودتين في أديس أبابا في شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٨٩ على التوالي . وترأس المفوض السامي وفد المكتب الى المؤتمر الخامس والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الذي احتفل بذكرى سنوية تاريخية لمنظمة الوحدة الافريقية وكانت المناسبة أيضا محفلا لمناقشات تناولت التطورات المهمة التي تمس اللاجئين في القارة الافريقية ولاسيما في الجنوب الافريقي .

١٤٢ - واضطلع مكتب المفوض السامي بدور فعّال في أعمال هيئات منظمة الوحدة الافريقية ، المعنية باللاجئين ، وهي لجنة الخمسة عشر المعنية باللاجئين ولجنة التنسيق التابعة لها ، ومكتب اللاجئين ولجنة العمل ، كما ساند التركيز المتزايد من جانب تلك الهيئات على تعزيز العودة الطوعية الى الوطن وعلى سبل تأمين الموارد الكافية لتنفيذ التدابير ذات الصلة .

١٤٣ - وكما اتسمت العلاقات بين منظمة الوحدة الافريقية والمكتب باتفاق متبادل على تحسين آليات واجراءات التعاون المختلفة . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ ، تقرر ، في اجتماع ضم ممثلي المنظمتين ، تنقيح اتفاق التعاون المعقود بينهما في عام ١٩٦٩ كيما يعكس التغيرات التي طرأت في ميدان اللاجئين بافريقيا . وسوف يستجيب التنقيح ، بوجه خاص ، بضرورة التشاور السريع حول مشاكل/أحوال اللاجئين المحددة في القارة ، فضلا عن التصدي للتحدي المتزايد المتمثل في تعبئة الموارد لصالح البلدان الافريقية المستضيفة باللاجئين .

١٤٤ - وقد واصل مكتب المفوض السامي تطوير علاقاته مع منظمة المؤتمر الاسلامي من خلال اجراء الاتصالات المنتظمة والمشاركة المتبادلة في اجتماعات الهيئات الادارية لكلا الجانبين . كما جرى تبادل للآراء في إطار اجتماع التنسيق بين منظمة المؤتمر الاسلامي ومراكز التنسيق للوكالات القيادية التابعة للأمم المتحدة ، المعقود في جنيف ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . واتخذ عدد من التدابير العملية لتوسيع التعاون مع المؤسسات المتخصصة لمنظمة المؤتمر الاسلامي ، المعنية بتقديم المساعدة الى اللاجئين . وفي هذا الصدد وضعت تدابير مع المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة ، لمحو الامية في قرى باكستان المستضيفة للاجئين الافغانيين . وبناء على دعوة من المنظمة المذكورة ، شارك مكتب المفوض السامي أيضا في الدورة غير العادية الثانية للمؤتمر العام للمنظمة المعقودة في جومتيين ، بتايلند ، التي ركزت على تعليم القراءة والكتابة

والتدريب اللغوي الاساسي للجميع ضمن بلدان ومجتمعات العالم الاسلامي . وأحرز تقدم أيضا في المناقشات الجارية مع البنك الاسلامي للتنمية بشأن اتفاق للتعاون في مجالات المساعدة المقدمة للاجئين في البلدان الاسلامية ولمخيمات اللاجئين المسلمين .

١٤٥ - واستمر التعاون مع جامعة الدول العربية من خلال الاتصالات الدورية وتبادل المعلومات . وفي أيار/مايو ١٩٨٩ عقدت في تونس حلقة دراسية باشراف الطرفين حول اللجوء وحقوق اللاجئين ، وضمت الحلقة أكثر من ٤٠ من رجال القانون وكبار الموظفين من العالم العربي بأسره لمناقشة سياسة اللجوء .

١٤٦ - وأتاحت التطورات في أمريكا الوسطى ، ولا سيما تلك المتصلة بالمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى وباللجنة الدولية للدعم والتحقيق ، فرصا اضافية لزيادة التعاون بين مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الدول الامريكية . ويرد بحث هذه التطورات والانشطة في موضع آخر من هذا التقرير . ومن أجل تعزيز التعاون على الصعيد الميداني بين الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية ، أُوعز لممثلي مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بالمشاركة بصورة منتظمة في اجتماعات ممثلي الامم المتحدة مع ممثلي منظمة الدول الامريكية في كل بلد عضو في كل من المنظمتين ، بالتشاور ، حسب الاقتضاء ، مع السلطات الوطنية لهذه البلدان . وعلى الصعيد الاقليمي ، شارك مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بصفة مراقب في مؤتمر البلدان الامريكية الرابع المتخصص في القانون الدولي الخاص ، الذي انعقد في مونتيفيديو في تموز/يوليه ١٩٨٩ .

١٤٧ - واستمر التعاون مع مجلس أوروبا في ميادين شتى . وبناء على دعوة من المجلس ، ألقى المفوض السامي كلمة في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في أيار/مايو ١٩٨٩ . واعتمدت الجمعية البرلمانية ذاتها عددا من القرارات بشأن اللاجئين وملتمسي اللجوء أثناء الفترة المشمولة بالتقرير .

١٤٨ - وواصل المكتب متابعته للمناقشات الجارية في المجلس بشأن مسائل اللاجئين ، ولا سيما في إطار لجنة الخبراء المخصصة للجوانب القانونية للجوء الاقليمي ، واللاجئين ، وعديمي الجنسية ، وفي اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والديموغرافيا . وأثناء الفترة المستعرضة ، شارك المكتب في أنشطة اللجنة الاستشارية لمجلس أوروبا المعنية بالتكامل والتضامن العالميين . وفي هذا المقام ، تجدر الاشارة على وجه التحديد الى الأعمال التحضيرية التي شارك فيها المكتب ، من أجل للقاء الأوروبي/

الافريقي وهو حدث تم تحت الرعاية المشتركة للمجلس ومنظمة الوحدة الافريقية ، وانعقد في بورتو نوفو ، في بنن ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي نتائج التي تم التوصل اليها هذا اللقاء أسترعى الاهتمام بوجه خاص الى الحاجة لتعبئة موارد اضافية للمساعدة على النهوض بالأعباء المتزايدة لمساعدة اللاجئين التي تقع على عاتق البلدان التي تستضيف أعدادا غفيرة من اللاجئين في "الجنوب" ، ولاسيما في افريقيا .

١٤٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، قامت لجنة خبراء مجلس أوروبا المعنية بتعزيز التعليم والمعلومات في ميدان حقوق الانسان بتنظيم اجتماع بشأن معاملة ملتمسي اللجوء والمهاجرين على الحدود ، عنوانه "حقوق الانسان دون حدود" . وحضر الاجتماع ممثلو الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وقدموا توصيات تركز ، في جملة أمور ، على الحاجة الى استحداث برامج ومواد تدريبية لموظفي الحدود .

١٥٠ - وظلت لجنة الاتحادات الأوروبية تمثل المساهم الرئيسي الثالث في برامج المكتب ، ويأخذ الجزء الأكبر من مساهماته شكل معونة غذائية . وبالاضافة الى ذلك ، وفرت اللجنة دعما نشيطا لتطوير برامج المكتب . فعلى سبيل المثال ، أوفدت بعثات تقنية مشتركة بين الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والمكتب الى امريكا الوسطى (المكسيك وغواتيمالا) ، لاستعراض مشاريع اللاجئين والنظر في نهج جديدة لتنفيذ برامج مساعدة اللاجئين في المنطقة . وعقدت مشاورات على مستوى كبار الموظفين بين المنظمتين بشأن القضايا ذات الاهتمام المتبادل .

١٥١ - وواصل المكتب تنمية علاقاته مع البرلمان الأوروبي ، ولاسيما مع لجنة البرلمان المعنية بالتنمية ، التي كرست جزءا من جلسة رسمية لعرض أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وبالاضافة الى ذلك ، قام أعضاء من اللجنة المعنية بالتنمية ، ومندوبون عن اللجنة المشتركة بين مجموعة بلدان افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، بزيارة برامج اللاجئين في الجنوب الافريقي ومنطقة المحيط الهادئ (بابوا غينيا الجديدة) .

١٥٢ - وتمثل تزايد التعاون الوثيق بين المكتب والدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بجلاء في الإعداد للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية ، الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، والذي ترد مناقشة حصيلته في موضع آخر من هذا التقرير .

١٥٣ - وتم تعزيز التعاون مع البنك الدولي بدرجة كبيرة أثناء الفترة التي يشملها التقرير . وفي هذا الصدد ، زاد المكتب من مشاركته في الأفرقة الاستشارية ومجموعات التمويلية التابعة للبنك الدولي ، المعنية بالبلدان المستضيفة للاجئين . وفي الوقت ذاته ، تم تحقيق مزيد من التعاون في عدد من المشاريع المحددة التي يرد بحثها في الفصول المتعلقة بالأقاليم من هذا التقرير . وقد زادت اتصالات المكتب بالوكالات الانمائية الدولية الأخرى والمؤسسات المالية لدى سعيه الى تكثيف جهوده لتعزيز المساعدة الانمائية لصالح اللاجئين والعائدين ، وكذلك للمجتمعات التي تستضيف اللاجئين . وكان من الأمثلة البارزة على ذلك المشاورات التي أجريت مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية بشأن التعاون في أمريكا الوسطى الذي أفضى الى بدء جهود مشتركة لتحديد المشاريع بمعاونة برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ومن المزمع القيام بخطوات مماثلة مع البنك الانمائي الافريقي .

١٥٤ - وواصل المكتب تعاونه على نحو وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة (سابقا ، اللجنة الحكومية الدولية للهجرة) في عدة ميادين ، يتعلق الجزء الأكبر بحركة اللاجئين وملتمسي اللجوء . وفي جنوب شرقي آسيا أدى تنفيذ خطة العمل الشاملة الى زيادة التعاون الوثيق بين المنظمتين ، وذلك ، بوجه خاص ، بالنظر الى الاحتمالات المتزايدة للعودة الاختيارية الى الوطن . وتجدر الاشارة الى أن المنظمة الدولية للهجرة قد وفرت الدعم لعمليات المكتب في المنطقة عبر السنين ، ولاسيما في إطار برنامج العودة المنظمة .

١٥٥ - وفي افريقيا ، وأوروبا وأمريكا اللاتينية ، ظلت برامج المكتب تستفيد من الترتيبات الملائمة التي وفرتها المنظمة الدولية للهجرة من أجل سفر اللاجئين والعائدين . فبالاضافة الى النقل والتجهيز ، شمل التعاون ميادين مثل الخدمات الطبية المتعلقة بالسفر ، والتدريب على اللغات ، والتوجيه الثقافي ، وتقديم المساعدة للاجئين المعوقين الذين تبين أنهم مؤهلون لإعادة التوطين . وأثناء الفترة التي يشملها التقرير ، استفاد ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ شخص من شتى أنحاء العالم بشكل مباشر من التعاون القائم بين المنظمتين . كذلك عقدت اجتماعات عادية ، في كل من المقر الرئيسي وعلى الصُعد الميدانية ، بين ممثلي المكتب والمنظمة الدولية للهجرة ، واشتركت كل من المنظمتين بنشاط في اجتماعات هيئة ادارة كل منهما .

جيم - التعاون الانساني مع حركات التحرير

١٥٦ - واصل المكتب ، أثناء الفترة المستعرضة ، اقامة العلاقات الودية مع حركات التحرير الوطني الثلاث التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، وهي : المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ؛ والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر آزانيا للوحدويين الافريقيين . وقُدمت المساعدة الانسانية للاجئين تحت رعاية هذه المنظمات ، وهي تشمل مشاريع الرعاية والإعالة فضلا عن مشاريع أخرى تهدف الى تعزيز امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الزراعة للاجئين الريفيين ، أو فرص كسب الاجور بالنسبة للاجئين الحضريين . ومع تنفيذ قرار مجلس الامن ٧٨/٤٣٥ بشأن استقلال ناميبيا ، تعاون المكتب مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في اعادة توطين نحو ٣٨٧ ٤٣ لاجئا ناميبيا . وكانت العلاقات الاجمالية مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية في هذه العملية ، تحكمها مجموعة مبادئ التجرد الواردة في القرار المذكور . وقد حددت ميزانية عملية اعادة التوطين الناميبية بمبلغ ٣٨ مليون دولار ، الى جانب مخصصات لبرامج أخرى منفيذة من قبل حركات التحرير الوطني قدرها ٥,٠ مليون دولار . وعلى الصعيد السياسي ، تواصل هذه الحركات الابقاء على اهتمامها النشط ، بصفة مراقب ، في مناقشات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي .

دال - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

١٥٧ - واصل مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في مجال توطيد علاقاته في مجال العمل مع المنظمات الحكومية ، سعيه الى اشراك المنظمات غير الحكومية في أقرب وقت ممكن في الانشطة التي يضطلع بها لصالح اللاجئين . كذلك واصل المكتب زيادة معرفته بالشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية وبمجتمع المنظمات غير الحكومية بوجه عام .

١٥٨ - وقد عقدت اجتماعات رسمية مع المنظمات غير الحكومية في الفترة المشمولة بالتقرير . واشتملت هذه الاجتماعات على مشاورات بشأن الحماية والعمليات الدولية في أيار/مايو ١٩٨٩ (حضرتها ٤٥ منظمة غير حكومية) ، والاجتماع السابع المتتالي لمدة يوم واحد قبل اجتماع اللجنة التنفيذية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الذي حضره ممثلو ما يزيد عن ١٠٠ منظمة غير حكومية . وبالاضافة الى ذلك ، نظم المكتب اجتماعات غير رسمية تتعلق بحالة الطوارئ في اثيوبيا ؛ وبحالة العائدين الى أوطانهم في

امريكا الوسطى (ولاسيما السلفادور) ؛ وبالحالة المالية للمكتب ؛ وبأنشطة الفريق العامل المؤقت التابع للجنة التنفيذية ، وبوجه خاص فرقة العمل الرابعة التابعة لهذا الفريق العامل التي عالجت العلاقات بين المكتب والمنظمات غير الحكومية . وقد دعيت ٣٠ منظمة غير حكومية للاشتراك في هذه المشاورات غير الرسمية ، وأتاحت الفرصة لتبادل الآراء بشأن علاقاتها مع المكتب . ومن خلال الاجتماعات الإعلامية ، اشتركت المنظمات غير الحكومية في مؤتمرين اقليميين رئيسيين اضطلع فيهما المكتب بدور تنظيمي وفني هام ، هما المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في امريكا الوسطى ، والمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية ، ومازال يحاط علما باجراءات المتابعة المتعلقة بهذين المؤتمرين .

١٥٩ - وقد تم استكمال الاستعراض المنهجي لجميع المشاريع والمشاريع الفرعية لعام ١٩٨٨ التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية ، وتم توزيع نتائجه ضمن المكتب كوثيقة مرجعية . وتوفر النتائج تصنيفا لمنظمات غير حكومية محلية ودولية عددها ٢٠٠ منظمة تقوم بتنفيذ مشاريع تابعة للمكتب في ٧٩ بلدا . وفي الوقت ذاته ، ينتظر أن تتاح نتائج استعراض ١٩٨٩ الخاص بالشركاء التنفيذيين والوكالات المنفذة من بين المنظمات غير الحكومية خلال عام ١٩٩٠ . ويتضمن الاستعراض بيانات عن المنظمات غير الحكومية التي يشترك معها المكتب بالفعل أو قد يشترك معها في أنشطة في ميادين الحماية واعادة التوطين وجمع الأموال والتدريب والإعلام .

١٦٠ - وظل المكتب نشيطا في الفريق العامل المعني باللاجئات والتابع للمنظمات غير الحكومية ، وقام بتوزيع منشور للفريق عنوانه 'العمل مع اللاجئات ؛ دليل عملي' ، في الاجتماعات المشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمكتب وعلى جميع المكاتب الميدانية التابعة للمكتب . كذلك ضم موظفين من المنظمات غير الحكومية الى التدريب الأول عن تحليل أثر الجنس الذي تم توفيره في خريف عام ١٩٨٩ . واستمر تقاسم المعلومات والتعاون مع مختلف أفرقة من المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن قضية اللاجئات والأطفال اللاجئين أو تجمع الأموال من أجل هذه القضية .

الفصل الخامس

الإعلام

١٦١ - هناك صلة معترف بها بين وعي الجمهور بقضايا اللاجئين وقدرة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على أداء وظائفه المتعلقة بالحماية والمساعدة بصورة فعالة . وبالنظر الى الصعوبات المالية الخطيرة التي يواجهها المكتب والاتجاهات السلبية في الرأي العام في كثير من أنحاء العالم ، أصبحت هناك ضرورة متزايدة أن يعطي المكتب صورة جلية عن نفسه وأن يبلغ جمهورا عريضا باحتياجات اللاجئين .

١٦٢ - وفي هذا الصدد ، واصل المكتب اضطلاعه بطائفة من أنشطة الإعلام الرامية الى خلق وعي وفهم دوليين بمحنة اللاجئين وبأهداف وأنشطة المكتب ذاته . ومع ذلك ، كانت تلك الأنشطة مقيدة بسبب ندرة الموارد ، بالنظر الى أنه كان لا يزال يتعذر على المكتب أن يكرس لأنشطة الاعلام أكثر من ١ في المائة من مجموع ميزانيته من أموال التبرعات . وقد أُنفق مبلغ ٣,٥ من ملايين الدولارات على تلك الأنشطة في عام ١٩٨٩ . ويُتوقع انفاق مبلغ مماثل في عام ١٩٩٠ .

١٦٣ - وتضمنت مبادرات الاعلام أثناء الفترة المستعرضة انتاج وتوزيع مواد مكتوبة ومواد سمعية - بصرية ، وإقامة علاقات مع وسائط الاعلام في جميع جوانب قضايا اللاجئين وتنمية هذه العلاقات وتنظيم معارض ومناسبات خاصة تثير اهتمام وسائط الاعلام والجمهور .

١٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، واصل المكتب انتاج مجلة "اللاجئون" . وتصدر هذه المجلة شهريا بالاسبانية والانكليزية والفرنسية ، وتصدر كل شهرين بالالمانية واليابانية ، وكل ثلاثة أشهر بالايطالية ، ومرتين في السنة باليونانية . ويوزع حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ نسخة مجانا في أكثر من ١٠٠ بلد . وتحظى المجلة بسمعة طيبة بوصفها أداة اعلام ، وبالاضافة الى ذلك ، حققت للمكتب أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ دولار في شكل مساهمات في عام ١٩٨٩ . وتضمنت المواد المطبوعة الاخرى التي انتجت مجموعة خاصة بالمعارض مكونة من ٣٥ ملصقا ، وتقويم ، وصحائف وقائع ، وخرائط .

١٦٥ - وقامت مكتبة الصور الفوتوغرافية التابعة للمكتب ، التي لديها محفوظات شاملة تتعلق بأوضاع اللاجئين ، بتجهيز حوالي ٣٠ ٠٠٠ من الصور الواردة خلال السنة

ووزعت عددا مماثلا لكي تستخدمها وسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية والمعارض . وجرى توفير مواد ، في جملة أمور ، لمعرض هام أقيم في باريس لإحياء الاحتفالات الخاصة بمرور مائتي سنة في عام ١٩٨٩ .

١٦٦ - وأنتج المكتب كمية محدودة من شرائط الأفلام ، بما في ذلك فيلم وثائقي عن إعادة اللاجئين الى ناميبيا ، وذلك لتوزيعها على شبكات التلفزيون والمنافذ الاخرى . وبالاضافة الى ذلك ، جرى الاضطلاع بعدة عمليات انتاج مشترك مع شبكات للتلفزيون عن مواضيع تتعلق باللاجئين . وتضمنت المواضيع المشمولة الأطفال اللاجئين في اثيوبيا ، وضحايا التعذيب ، والغيبيتناميين "أهل القوارب" ، واللاجئين الافغانيين في باكستان واللاجئات .

١٦٧ - وفي ميدان العلاقات العامة ، كثّف المكتب جهوده للوصول الى الجمهور عامة وتوعيته بقضايا اللاجئين عن طريق تنظيم مناسبات خاصة أو الترويج لها ، واستخدام شخصيات بارزة في وسائط الاعلام كسفراء مودة ، وإعداد حملة اعلانات عامة عن طريق وسائط الاعلام . وارتفع عدد سفراء المودة التابعين للمكتب الى ستة ، بعضهم شخصيات تتمتع بشهرة دولية ويتمتع البعض الآخر بشهرة اقليمية .

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والاربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/44/12) .

(٢) تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الاربعين ، الوثيقة A/AC.96/737 .

(٣) الوثيقة A/AC.96/727 .

(٤) الاستنتاجان ياء وكاف للجنة التنفيذية في دورتها الاربعين ، الوثيقة المرجعية A/AC.96/737 .

المرفق الأول

البيانات المالية

الجدول ١

انفاق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين من الأموال في عام ١٩٨٩ ، حسب المكتب الاقليمي/البلد ومصدر هذه الأموال

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية للأمم المتحدة	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
١ - افريقيا*				
اثيوبيا	١٥٩,٧	٦٩ ٣٤٣,٨	٣٠ ٠٤١,٣	٨٩ ٥٤٤,٨
أنغولا	٣٤٢,٦	٣ ٦٨٩,٨	١٢ ٨٧٥,٨	١٥ ٨٠٨,٢
أوغندا	١٠٥,٣	٤ ٣١٠,٣	٢ ٧٤٧,٩	٧ ٠٦٣,٥
بوتسوانا	١١٠,١	٧٣٣,٧	٩٣,٠	٩٣٦,٨
بوروندي	١٣٦,٦	٤٣١,٦	١ ٠٣٥,٤	١ ٥٨٣,٦
جمهورية افريقيا الوسطى	٠,٠	٦٥٢,٥	١١,٤	٦٦٣,٩
جمهورية تنزانيا المتحدة	٧٨,٨	٣ ٠٥١,٥	٣٨٧,١	٣ ٥١٧,٤
جيبوتي	٢٣٠,٧	١ ٢٣٣,٠	٧٤,٦	١ ٥٣٧,٣
رواندا	١٣٨,٩	١ ٤٣٨,٧	٢٩٣,٩	١ ٨٥٠,٥
زائير	٣٦٥,٤	٥ ٠٣٤,٠	٢٧٩,٢	٥ ٦٧٨,٦
زامبيا	١٦٣,٨	٣ ٨٩٣,١	٧٤٥,٨	٤ ٨٠١,٧

* باستثناء شمال افريقيا المدرج في (٥) : جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا ، والشرق الأوسط .

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية للأمم المتحدة	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
١ - افريقيا (تابع)				
زمبابوي	٩٣,٦	٢ ٩٣٣,٤	٦٧٦,٠	٣ ٧٠٢,٠
سوازيلند	١٣,٧	١ ٣٧٧,٦	٣٨٠,٥	١ ٧٧١,٨
السودان	٢٨٩,٨	٢٥ ٨٢٠,٠	٦ ٤٦٣,٧	٣٢ ٥٧٣,٥
الصومال	١١٧,٠	٢٠ ٨٠٥,١	٨١٩,١	٢١ ٧٤١,٢
الكاميرون	١٠٠,٩	١ ٥١٧,٧	١٩٤,٢	١ ٨١٢,٨
كينيا	٢٣٧,٤	٢ ٦٦٢,٥	٢٣١,٦	٣ ١٣١,٥
ليسوتو	٧,٣	٣١٣,٦	٧١,٥	٣٩٢,٤
ملاوي	٠,٠	٢٣ ٢٨٣,٨	٦ ٩٣٦,٨	٢٩ ٢٣٠,٦
موزامبيق	١١٠,٨	٣٤٢,٩	٤ ٥٦٨,٣	٥ ٠٢٢,٠
ناميبيا	٠,٠	٠,٠	١٦ ٧٣٧,٧	١٦ ٧٣٧,٧
غرب افريقيا	٤٢٧,٠	٦ ١٧٤,٨	١ ٩٩٩,٩	٨ ٦٠١,٧
بلدان أخرى		٧٤٠,٩	٣٦١,٠	١ ١٠١,٩
المجموع الفرعي (١)	٣ ١٠٨,٤	١٧٦ ٦٦٢,٣	٧٨ ٠١٤,٧	٢٥٧ ٧٨٥,٤
٢ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي				
الأرجنتين	٢٢٥,٣	٨٢٩,٦	٤٠,٢	١ ٠٩٥,١
كوستاريكا	١٨٦,٥	٦ ٠٧٧,٥	١ ٣١٢,٤	٧ ٤٧٦,٤
المكسيك	٢٩,٧	٨ ٧٠٧,٨	٢٣٨,٦	٨ ٩٦٦,١
نيكاراغوا	١١١,٧	٢٤٤,٣	٩٦٦,٦	١ ٣٢٢,٦
هندوراس	١٥٥,٧	١٣ ٧٢٧,٤	٧٠٠,٤	١٤ ٥٩٣,٥
بلدان أخرى	١٣٣,٠	٣ ١٧٤,٩	٣ ٦٣٩,٠	٦ ٩٤٦,٩
المجموع الفرعي (٢)	٨٤١,٩	٣٢ ٧٧١,٥	٦ ٧٨٧,٢	٤٠ ٤٠٠,٦

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

مكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية للأمم المتحدة	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
- أوروبا وأمريكا الشمالية				
اسبانيا	٢١٧,٧	٦٠٩,٦	٣٣,٨	٨٦١,١
المانيا (جمهورية الاتحادية)	٤٥٧,٩	٩٠١,٨	١٢٦,٦	١ ٤٨٦,٣
ايطاليا	٣٩٢,٥	٣ ٤٠٤,٥	٣٦١,٤	٤ ١٥٨,٤
البرتغال	٢٤,٤	٤٣٣,٧	١٨١,٤	٦٢٩,٥
بلجيكا	٣١٢,٥	٤٢٩,٠	٢٤٢,٩	٩٨٤,٤
تركيا	١١٨,٦	٣ ٩٠١,٦	١٨٠,٣	٤ ٢٠٠,٥
فرنسا	٤١٧,٣	١ ٠٠٨,٠	٦٠١,٠	٢ ٠٢٦,٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٢٥٢,٥	٧٨٠,٠	١٦٦,٣	١ ١٩٨,٨
النمسا	٣٣١,٣	٣٦٠,٤	٢٠,٤	٧٠٢,١
هنغاريا	٠,٠	١٣,١	٣ ٠٦٣,٩	٣ ٠٧٧,٠
يوغوسلافيا	٣٠,٢	٢ ٢٤٠,٣	٤٩,٩	٢ ٣١٠,٤
اليونان	١٣٣,٩	١ ٨٧٥,١	٣٩,٩	٢ ٠٤٨,٩
بلدان أخرى	٣٥٦,١	١ ١٩١,٧	٨٩,٠	١ ٦٣٦,٨
أمريكا الشمالية	٤٩٠,٧	١ ٦٨٩,١	١١٣,٥	٢ ٢٩٣,٣
المجموع الفرعي (٣)	٣ ٥١٥,٦	١٨ ٨٣٧,٩	٥ ٢٧٠,٣	٢٧ ٦١٣,٨
- آسيا وأوقيانوسيا				
اندونيسيا	٨٥,٠	١ ٧٠٨,٨	٩٩٩,٦	٢ ٧٩٣,٤
بابوا غينيا الجديدة		١ ٩٤١,٤	٢٣٦,٠	٢ ١٧٧,٤
تايلند	١٥٦,٩	٢٠ ٦٨٢,٨	١١ ٩٤٥,٨	٣٢ ٧٨٥,٥
الصين	٢٢٧,١	٤ ١١٤,٨	٠,٠	٤ ٣٤١,٩
الفلبين		٨ ٠٢٠,٤	١ ١٧٣,٦	٩ ١٩٣,٠

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المكتب الاقليمي/البلد أو المنطقة	الميزانية العادية للأمم المتحدة	البرامج العامة (أ)	البرامج الخاصة	المجموع
٤ - آسيا وأوقيانوسيا (تابع)				
فييت نام	٤٠,٦	١ ٠٩٦,٨	٣ ٩١٨,٧	٥ ٠٥٦,١
ماليزيا	١١٨,٨	٥ ٦٢٦,٧	٢ ٤٨٣,١	٨ ٢٢٨,٦
هونغ كونغ	٣١,٧	١٣ ٤١٠,١	١٤ ٠٩٩,٦	٢٧ ٥٤١,٤
بلدان أخرى	٣٧٦,٧	١٠ ٣٨٥,٥	٦ ٤٩٢,٧	١٧ ٢٥٤,٩
استراليا ونيوزيلندا	٥١,٠	٤٨٣,١	٣٠,٥	٥٦٤,٦
المجموع الفرعي (٤)	١ ٠٨٧,٨	٦٧ ٤٧٠,٤	٤١ ٣٧٨,٦	١٠٩ ٩٣٦,٨
٥ - جنوب غربي آسيا ، وشمال افريقيا ، والشرق الأوسط				
ايران (جمهورية - الاسلامية)		١٥ ٧٣٣,٥	١ ٢٩٤,٨	١٧ ٠١٨,٣
باكستان	٠,٦	٣٨ ٢٥٦,٢	١٦ ٩٦٠,٤	٥٥ ٢١٧,٢
الجزائر		٣ ١١٩,٣	٤٠٠,٣	٣ ٥١٩,٥
قبرص		٥٤,٤	١٠ ٣٠٦,٦	١٠ ٣٦١,٠
لبنان	١٧٤,٤	٥٨٣,٨	٤٠,٩	٧٩٩,١
مصر	١٠٧,٤	٦٥١,٨	٣١٠,٠	١ ٠٦٩,٢
بلدان أخرى في شمال افريقيا	٠,٢	٧٧١,٤	٦٢,٠	٨٣٣,٦
بلدان أخرى في غربي آسيا		١ ٠٧٢,١	١٤ ٦٦٥,٨	١٥ ٧٣٧,٩
المجموع الفرعي (٥)	٣٨٢,٦	٦٠ ٢٣٣,٤	٤٤ ٠٤٠,٨	١٠٤ ٥٥٥,٨
٦ - اجمالي المخصصات				
المشاريع العالمية والاقليمية	٨ ٢٣٣,٠	٣٠ ٦٣٠,٩	٨ ٢٥١,٧	٤٧ ١٠٤,٦
المجموع (١ - ٦)	١٧ ٠٦٨,٣	٣٨٦ ٥٨٥,٤	١٨٣ ٧٤٣,٣	٥٨٧ ٣٩٧,٠

(أ) البرنامج السنوي وصندوق الطوارئ .

الجدول ٣

إنفاق مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين
في عام ١٩٨٩ ، حسب المكتب الإقليمي/البلد والانواع
الرئيسية لانشطة المساعدة (أ)

(بالاف دولارات الولايات المتحدة)

المكتب الإقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					
	المساعدة الطارئة	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية الى الوطن (ب)	الاستيطان المحلي (ج)	إعادة التوطين	المجموع
١ - افريقيا*						
اثيوبيا	٦٠٠,٠	١٥ ٩٦٨,٠	٢ ٠٦٣,٠	٦٩ ٤٩٣,٧	١٤٨,٢	٨٨ ٢٧١,٩
انغولا	١ ٠٤٧,٠	١ ٠٤١,٣	١٣ ٨٣٤,٨	١٣١,٦		١٥ ٠٣٤,٧
اوغندا	٢ ٦٢٠,٥	٢ ٠٦٢,٦	٦٤٥,٠	٩٠١,٥	٤,٣	٦ ٢٣٣,٩
بوتسوانا		٥٦,٩	٦١,٨	٥٠٠,٥	٥٠,٢	٦٦٩,٤
بوروندي		١,١	٥١٥,٢	٧٧٣,٣	٢,٣	١ ٢٩٠,٩
جمهورية افريقيا الوسطى		٢٦٧,٩	٨٦,٦	٦٠,٤	٢,٩	٤١٧,٨
جمهورية تنزانيا المتحدة		٤٠٣,١	١٣٨,٩	١ ٣٢٨,١	٣,٠	١ ٨٧٣,١
جيبوتي		٩٣٣,٩	٣٠,٠		١,١	٩٥٤,٠
رواندا		٣٦٧,٨	١٥٠,٣	٩٨٧,٠	٨,٥	١ ٥١٣,٦
زائير	٩٤٨,٠	٠,٩	٦٥,١	٣ ٣٦٧,٧	١٣١,٤	٤ ٥١٣,١
زامبيا		٥٦٨,١	٥٧٤,٣	٣ ١١٤,٨	١٣,٠	٤ ٢٧٠,١
زمبابوي		٧٥٥,٣	٥٣,٧	٢ ٥٣٦,٥	٩,٩	٣ ٣٥٥,٤
سوازيلند		٩٢٥,٣	٣,٣	٥٥١,٥	٢٥,٣	١ ٥٠٤,٤
السودان		١٠ ٣٦٦,٠	١٨٩,٩	١٨ ٥٠٥,٣	٢٨٥,١	٢٩ ٢٤٦,٣
الصومال		١٥ ٠١٧,٨	١ ٥٨٩,٤	٣ ١٩٤,٢	١٠,٣	١٩ ٨١١,٧
الكاميرون		٤٣١,١	٣٣٥,٣	٤٧٦,٠	١,٨	١ ٢٤٤,٣
كينيا		٩١٩,٥	٣٠,٧	١ ٢١٥,٩	١٥٣,٤	٢ ٣١٩,٥

* باستثناء شمال افريقيا المدرجة في (٥) : جنوب غرب آسيا ، وشمال افريقيا والشرق الاوسط .

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

المكتب الإقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					المجموع
	المساعدة الطارئة	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية الى الوطن (ب)	الاستيطان المحلي (ج)	إعادة التوطين	
١ - افريقيا (تابع)						
ليسوتو		٤٨,٣		١٤٦,٧	٢١,٧	٢١٦,٦
ملاوي		٨٩٣,٧ ٢٨	٧٥,٧	٠,٢		٢٨ ٩٦٨,٦
موزامبيق		٥٦٩,٤ ١	٠٤٨,٣ ٢	٩٣٥,٢	٤٢,١	٤ ٥٩٥,٠
ناميبيا			٢٥٥,٩ ١٦	٤٨١,٩		١٦ ٧٣٧,٨
غرب افريقيا	٧١٢,٩ ٢	٠٩٣,٥ ٣	٣١٣,٦	٠٠٨,٦ ١	٢٨٣,٣	٧ ٤٠٩,٩
بلدان أخرى		٩,٩	٨٤,٤	٨٠٢,٩	٤٧,٨	٩٤٥,٠
المجموع الفرعي (١)	٩٣٨,٤ ٧	٥٨٨,٣ ٨٣	١٣٤,١ ٣٨	٥٠١,٥ ١١٠	٢٤٤,٦ ١	٣٤١ ٣٩٦,٩
٢ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي						
الأرجنتين		١٣٠,٠	١٤٢,٠	٤٣٠,٤	١٨,٠	٧٣٠,٤
كوستاريكا		٣٣,٣		٤١١,٥ ٦	١٨١,٠	٦ ٦١٥,٨
المكسيك		٥٨١,٤ ٢	٢٠٠,٠	٣٣٣,٩ ٥	٧,٧	٨ ١٣٣,٠
نيكاراغوا			٨٨٨,٢	١٩٩,١		١ ٠٨٧,٣
هندوراس		٧٦٧,٢ ٨	٧١٢,٦	٨٨٥,٥ ٣	٢٠٩,٥	١٣ ٥٧٤,٨
بلدان أخرى		١٣٣,٢	٢٩٠,١ ٣	٤٦٣,١ ٢	١٧٦,٧	٦ ٠٥٣,١
المجموع الفرعي (٢)	٠,٠	٦٣٤,١ ١١	٢٣٣,٩ ٥	٧٣٣,٥ ١٨	٥٩٣,٩	٣٦ ١٧٣,٤

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الإقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					المجموع
	المساعدة الطارئة	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية الى الوطن (ب)	الاستيطان المحلي (ج)	إعادة التوطين	
٢ - أوروبا وأمريكا الشمالية						
اسبانيا			١٤٣,٠	٣٣١,٣		٤٧٤,٢
المانيا (جمهورية - الاتحادية)		٠,٩	٣٠,٣	٤٣٨,٩		٤٦٠,١
ايطاليا		٢ ٤٦٩,٣	٣,٤	٤٧٦,١	٤٦,٠	٢ ٩٩٤,٧
البرتغال			١٦٣,٠	٣٣٥,٧		٤٩٧,٧
بلجيكا			٥٥,٦	١٣٣,٦	٠,٨	١٩٠,٠
تركيا	٢٣٥,٦	٢ ٩٧٤,٤		٢١,٣	٥٦٧,٦	٣ ٧٨٨,٩
فرنسا		٣٨,٣	٤٧٥,٦	٥٤٤,٤	٠,٥	١ ٠٥٨,٨
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		١٥,٣	٢٦٤,٥	٣٨٩,٦		٦٦٩,٤
النمسا		٠,٢	٣٣,١	٣٣٦,٥		٣٤٩,٨
هنغاريا		٦٨,٩	٨,١	٣ ٠٠٠,٠		٣ ٠٧٧,٠
يوغوسلافيا		١ ٧٣٢,١	٤٤,٦	١,٦	٣٣٣,٥	٢ ١٠١,٨
اليونان		١ ٦٥٩,٧	٠,٩	٥٣,٠	٠,٣	١ ١٧٣,٩
بلدان أخرى في أوروبا		١٣٥,٦	١٥٨,٤	٦٠٢,٣	١٠,٣	٩٠٦,٥
أمريكا الشمالية	٩,٩	٦,٨	١٦٣,٧	٦٥٣,٨	١٧٣,٦	١ ٠٠٧,٨
المجموع الفرعي (٣)	٢٣٥,٥	٩ ٠٩١,٤	١ ٥٣٣,٢	٧ ٣٠٧,٩	١ ١٣٢,٦	١٩ ٣٩٠,٦

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

المكتب الإقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة: المساعدة الطارئة	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية الى الوطن(ب)	الاستيطان المحلي(ج)	إعادة التوطين	المجموع
٤ - آسيا وأوقيانوسيا						
اندونيسيا		١ ٩٣٥,٢		١,٤	٣٩٥,٩	٢ ٣٣٢,٥
بابوا غينيا الجديدة		١ ٨٨٥,٢	٣٩,١			١ ٩١٤,٣
تايلند		٢٩ ٨٤٤,٩	٢١٤,٢	٢,٣	١ ٣٩٩,٠	٣١ ٤٦٠,٤
الصين		١١٤,٥		٤ ٠٠٠,٠	٠,٣	٤ ١١٤,٨
الفلبين		٢ ٥٤٣,٥	٣,٨	٦٧,٥	٦ ٢٧٩,٧	٨ ٨٩٣,٥
فييت نام		٩٩٠,٤	٧٤٤,٢	٦٢٦,٩	٢ ٠٧٥,٠	٤ ٤٣٦,٥
ماليزيا	٥٠٠,٠	٦ ٢٣٤,٨	٧,٧	٥٣,٣	٧٤٦,٥	٧ ٥٤٢,٣
هونغ كونغ		٢٥ ٧٥١,١	٥٦٤,٤	٢٣٥,٤	٥٠٠,٧	٢٧ ٠٥١,٦
بلدان أخرى في آسيا	١٢٠,٠	٨ ٩٨٥,٧	٤ ٠٣٣,٢	٤٠,٤	١ ٩٩٨,٥	١٥ ١٧٧,٨
استراليا ونيوزيلندا		٦٩,٧	١٨,٣			٨٨,٠
المجموع الفرعي (٤)	٦٢٠,٠	٧٨ ٣٥٤,٠	٥ ٦١٤,٩	٥ ٠٣٧,٢	١٣ ٣٩٥,٦	١٠٣ ٠١١,٧
٥ - جنوب غربي أسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط						
ايران (جمهورية - الاسلامية)		٢٧١,٣	١ ١٠٦,٦	١٤ ٩٣٤,٢		١٦ ٣١٢,١
باكستان	٧٢٥,٠	٤٤ ٥٣٨,٧	٧ ٦٣٨,٩	١١,٦	١٣٢,٨	٥٣ ٠٤٧,٠
الجزائر		٣ ١٤٨,٤	١٩,١	٢٦,٥		٣ ١٩٤,٠
قبرص		١٠ ٠٥٧,٥	٤,٩		٢,٠	١٠ ٠٦٤,٤
لبنان		٥٨,٠		٣٣,٤		٩١,٤
مصر		٣٦٥,٧	٥,٠	٣١٦,٠	٧٣,٧	٧٥٩,٤

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

المكتب الإقليمي/ البلد أو المنطقة	نوع المساعدة					
	المساعدة الطارئة	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية الى الوطن(ب)	الاستيطان المحلي(ج)	إعادة التوطين	المجموع
٥ - جنوب غربي آسيا وشمال افريقيا والشرق الأوسط (تابع)						
بلدان أخرى في شمال افريقيا	٤٧٦,٥	١٥٩,١	٠,٨	٥٠,٠		٦٨٦,٤
بلدان أخرى في غربي آسيا	٣٠١,٩	١٣٦,٦	١٤ ٣٨٣,٩	٤٢٥,٠	٥٣٠,٨	١٥ ٦٧٧,٢
المجموع الفرعي (٥)	١ ٥٠٣,٤	٥٨ ٧٣٥,٣	٣٣ ٠٥٨,٢	١٥ ٧٩٦,٧	٧٣٨,٣	٩٩ ٨٣١,٩
٦ - اجمالي المخصصات						
المشاريع العالمية والإقليمية	٢٥٥,٦	٣ ٧٤٦,٢	٣ ٥١٧,٦	٣ ٣٣٧,١	١ ٢٧٦,٧	١٠ ١٣٣,٢
المجموع (١ - ٦)	١٠ ٥٤٢,٩	٢٤٤ ١٣٩,٣	٧٧ ٠٨٠,٩	١٥٩ ٦٩٣,٩	١٨ ٣٨٠,٧	٥٠٩ ٨٣٧,٧

(أ) باستثناء الانفاق على الدعم البرنامجي والادارة .

(ب) بما في ذلك المساعدة المقدمة الى العائدين في بلدان المنشأ .

(ج) بما في ذلك الأنشطة المدرة للدخل .

الجدول ٣

التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمكتب
مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

(بدولارات الولايات المتحدة)

الحالة في ٣١ اذار/مارس ١٩٩٠

١٩٨٩			الجهة المانحة	١٩٩٠		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			ألف - الحكومات			
			اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٨٣٣ ٤٨٦		
			الارجنتين	٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠
٦٩٣ ٤٩٣	٦٦٧ ٥٦٦ ١	١٦٠ ٣٦٠ ٣	اسبانيا	٤٣١ ٩١٧		٤٣١ ٩١٧
٣٤٨ ٨١٨ ٥	٣٩٦ ٧٧٩ ١	٦٤٤ ٥٩٧ ٧	استراليا	٧٧٣ ٦٨٠ ٣	٦١٥ ٠٨٤ ٣	١٥٨ ٥٩٦
٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠	اسرائيل	٣٥ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠
١ ٢٧٥		١ ٢٧٥	اكوادور	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	
١٧٦ ٦٥٩ ١٥	٤٨٣ ٨١٣ ١٨	٦٥٨ ٤٧٣ ٣٤	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤١٣ ٢٣٨ ٩	٧٩٠ ٦٠٤ ٧	٦٣٣ ٦٣٣ ١
			انتيغوا وبربودا	٥٠٠		٥٠٠
٤ ٠٠٠		٤ ٠٠٠	اندونيسيا	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	
	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	انغولا			
٤٤ ٠٠٠		٤٤ ٠٠٠	ايران (جمهورية - الإسلامية)	٤٤ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠	
١٦٧ ٠٠٥		١٦٧ ٠٠٥	ايرلندا	١٥٦ ٠٥٠	١٥٦ ٠٥٠	
٣٦ ٤٠٠	٣ ٠٠٠	٣٩ ٤٠٠	ايسلندا	٣٨ ٧١٠	٣٨ ٧١٠	
٨٦٠ ٩٧٦ ٨	٧٠٠ ٣٠٥ ٥	٥٦٠ ٣٨٣ ١٤	ايطاليا	٨٧٦ ٥٠٣ ٥	٢٥٧ ٤٢٦ ٥	٥١٩ ٧٧
٨٤٧ ٤		٨٤٧ ٤	باكستان	٢٢٥ ٤	٢٢٥ ٤	
١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠	البرازيل			
	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	بربادوس			
١٠٠ ٠٠٠	١٣٦ ٥٨	١٣٦ ١٥٨	البرتغال	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	بروني دار السلام	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	
٥٤٤ ٣٠٤	٣٦٥ ٤٨٠ ١	٦٦٩ ٠٣٤ ٢	بلجيكا	٥٦٦ ٧١٢	٣٣٥ ٧٠٤	٩ ٣٤١
١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	بنغلاديش			
			بنين	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠		بوتسوانا			
	٤ ٠٨٥	٤ ٠٨٥	بوركينا فاسو			
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	بورما			
٢ ٢٧٣		٢ ٢٧٣	بوروندي	٢ ٠١١	٢ ٠١١	
١٥ ٠٠٠	١ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	تايلند	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	
٣٥ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	تركيا	٣٥ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	
٤ ٦٥٢		٤ ٦٥٢	تونس			
	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	جامايكا	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

١٩٨٩			الجهة المانحة	١٩٩٠		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع		المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			ألف - الحكومات (تابع)			
	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	سنغافورة			
٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠	الجزائر			
٣ ٦٠٠		٣ ٦٠٠	جزر البهاما			
١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠	الجماهيرية العربية الليبية			
١ ٥٣٤		١ ٥٣٤	جمهورية افريقيا الوسطى			
٣٣ ١١٣		٣٣ ١١٣	جمهورية تنزانيا المتحدة			
٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	
			جمهورية لاو الديمقراطية			
٦ ٠٠٠		٦ ٠٠٠	الشعبية	٦ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	جيبوتي	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	
٢١٣ ٥٣٠ ١٩	٨٠٩ ٢٨٠ ٦	٠٢٣ ٨١١ ٢٥	الدانمرك	١٧٦ ٣٩٨ ١١	١٧٦ ٣٩٨ ١١	
١١ ٠٠٠		١١ ٠٠٠	رواندا	١١ ٠٠٠	١١ ٠٠٠	
٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠	زائير			
٦١٠	٩٣٠ ٤	٥٤٠ ٥	زامبيا			
٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	سري لانكا			
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	السلفادور			
٣ ٢٧٣		٣ ٢٧٣	السودان	٥٤٥ ٤	٥٤٥ ٤	
٧٤٠ ٣٥٠ ١٩	٧٣٠ ٨١٩ ١٢	٤٦٠ ١٧٠ ٢٣	السويد	١٩٧ ٢٥٥ ٢٣	١٩٧ ٢٥٥ ٢٣	
٦٨٢ ٩٩٨ ١٣	١٤٦ ٢٢٨ ٦	٨٢٨ ٢٢٦ ٣٠	سويسرا	٠٥٦ ١٦١ ٦	٥٥٦ ٥٥٥ ٥	٥٠٠ ٦٠٥
٣٠ ٠٠٠		٣٠ ٠٠٠	شيلي			
١ ٨٨٩		١ ٨٨٩	الصومال			
٣٥٠ ٠٠٠		٢٥٠ ٠٠٠	الصين	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	
٥٠٠ ٣		٥٠٠ ٢	غواتيمالا			
	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	غينيا			
٥٠٢ ٧٥٧ ٢	١٢٣ ٨٩٣ ٩	٦٢٤ ٦٥٠ ١٢	فرنسا	١٢٤ ٦٨٧ ٦	٦٨٦ ٦٩٠ ٣	٤٣٨ ٩٩٦ ٢
٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠	الفلبين	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	
١٩ ٦٥٧		١٩ ٦٥٧	فنزويلا			
٣١٧ ٠١٧ ١٢	٤٥٧ ٠٥٧ ١٠	٧٧٤ ٠٧٤ ٢٣	فنلندا	٩٥٥ ٧٩٦ ١٤	٩٥٥ ٠٩٦ ١٤	٧٠٠ ٠٠٠
١ ٠٠٠		١ ٠٠٠	فيت نام	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	
٦ ٦٦٩		٦ ٦٦٩	قبرص	٥ ٨٧١	٥ ٨٧١	
٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠	الكرسي الرسولي	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	
٣٠٥ ٥٩٨ ١٠	٣٥٥ ١٧٣ ٢	٥٦٠ ٧٧٠ ١٣	كندا	٢٣٧ ٦٠١ ١٥	١٢٤ ٤٣٨ ٩	٣٠٢ ١٦٣ ٦
١١٩ ٧		١١٩ ٧	كوستاريكا			
٤٧٨ ١٨		٤٧٨ ١٨	كولومبيا	١٨ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠	
			الكويت	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	
٥٩٠		٥٩٠	كينيا			
٨٩٥ ٤٩	٩٠٥ ٢٧	٨٠٠ ٨٧	لختنشتاين	٦٩١ ٥٣	٨٤٦ ٢٦	٨٤٥ ٢٦
٣٩٣ ٤٧	٢٩٧ ٢٧٤	٦٩٠ ٤٢١	لكسمبرغ	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	
٥٩٩ ١٢٤		٥٩٩ ١٢٤	ماكاو			
٣ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	مالطة			

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

١٩٨٩				١٩٩٠		
البرامج العامة	البرامج الخاصة	المجموع	الجهة المانحة	المجموع	البرامج العامة	البرامج الخاصة
			الف - الحكومات (تابع)			
٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	ماليزيا	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	
٣١٦		٣١٦	مدغشقر			
			مصر	١٠ ١٣٤		١٠ ١٣٤
٣٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	المغرب			
٦٠ ٠٠٠		٦٠ ٠٠٠	المكسيك	١٥ ٩١٤	١٥ ٩١٤	
١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية			
			المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٣١ ٣٦٧ ٦٨٩	١١ ٦٨٣ ٤٢١	٩ ٥٨٥ ٢٦٨
١٩ ٦٣٨ ٠٠٦	١٢ ١٩٢ ٨٤٩	٣١ ٨٣٠ ٨٥٥	موناكو	٤ ٨٨٣	٤ ٨٨٣	
٣ ٩٠٥		٣ ٩٠٥	موريشيوس	١ ٥٧٩	١ ٥٧٩	
	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	النرويج	١٦ ٩٤٩ ١٥٣	١٦ ٩٤٩ ١٥٣	
١٠ ٨٣٦ ٤٥٣	٧ ٦٠٤ ٤٧٥	١٨ ٤٣٠ ٩٢٧	النمسا	١٦٦ ٤٩٥	١٥٠ ٠٠٠	١٦ ٤٩٥
١ ٢٣١ ٦٧٣	٣٧٣ ٤٦٤	١ ٦٠٤ ١٣٦	نيجيريا	١٥٠ ٠٠٠		
٥٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	نيوزيلندا	٢٥١ ٩٤٤		
٣١٦ ٤٨٩	١٣٥ ٤٥٥	٢٥١ ٩٤٤	هايتي	١ ٥٠٠		
٥٠٠	١ ٠٠٠	١ ٥٠٠	الهند	١١ ٩٠٥	١١ ٩٠٥	
١١ ٩٠٥		١١ ٩٠٥	هولندا	٧ ٧١٣ ٦٧٧	٦ ٨٤٣ ١٠٥	٨٧٠ ٥٧٣
٤٦٣ ٤٩١ ١٤	٣ ٥٣٧ ٩٥٤	١٧ ٠١٩ ٤١٧	هونغ كونغ	١٨٥ ١٩٤		
٨٨٩ ١٠٠	٨٤ ٣٠٥	١٨٥ ١٩٤	الولايات المتحدة الامريكية	٦١ ٣٠٩ ٠٦١	٥٤ ٥٠٣ ٣٣٧	٦ ٨٠٥ ٧٣٤
٩٩ ٠٩٣ ٩٧٣	٢٦ ٦٦٨ ٩٤٣	١٣٥ ٧٦١ ٩١٤	اليابان	٦ ٨٠٨ ٣٠٠	٤ ٩٣٨ ٤٧٧	١ ٨٦٩ ٧٣٣
٤٨ ٩٩٨ ٩٣٤	٢٤ ٧٨٦ ٤٢٦	٧٣ ٧٨٥ ٣٦٠	اليمن	٣ ٠٠٤		
٣ ٠٠٤		٣ ٠٠٤	يوغوسلافيا	١٤ ٣٤٥		
	١٤ ٣٤٥	١٤ ٣٤٥	اليونان	١٤٠ ٠٠٠	١٤٠ ٠٠٠	
١٣٥ ٠٠٠	٣٤٠ ٠٠٠	٤٧٥ ٠٠٠				
٣٠٧ ٠٣٣ ٠١٨	١٥٣ ٤٤٧ ٠٣٠	٤٥٩ ٤٧٩ ٠٤٨	المجموع	٣١٣ ٣٤٧ ٦٧٤	١٨١ ٣٨٥ ٦٣٣	٣١ ٩٦٣ ٠٤٣
			باء - المنظمات الحكومية الدولية			
١٢ ٥٨٣ ٠٦٩	٣٩ ٨٦٣ ٣٢٨	٤٢ ٤٤٦ ٣٩٧	المجموع	١٥ ٧٠١ ٨٤١	١٤ ٣٧٣ ٠٣١	١ ٣٢٩ ٨٣٠
			جيم - منظومة الامم المتحدة			
٥٠٦ ٠٠٠	٣٦٩ ٥٥٩	٨٧٥ ٥٥٩	المجموع			
			دال - المنظمات غير الحكومية وجهات مانحة اخرى			
٣ ١٣٣ ٦٩٧	١ ٣٦٢ ٢٠٤	٤ ٤٨٤ ٩٠١	المجموع	٨٤٨ ٩٤١	٥٣٥ ٧٣٣	٣١٣ ٢١٩
٢٣٣ ٣٤٣ ٧٨٤	١٨٤ ٠٤٣ ١٣١	٥٠٧ ٢٨٥ ٩٠٥	المجموع الكلي	٣٣٩ ٨٩٨ ٤٥٦	١٩٦ ٣٩٣ ٣٧٥	٢٣ ٦٠٥ ٠٨١

- - - - -

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00600 23862—October 1990—460
ISSN 0251-8074 GA/OR/45, Suppl.12